شرح هداية الحكمة

شرح هدایه حکمة
میبدی

بسم الله الرحمن الرحيم [illegible]

القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتب على ثلاثة فنون الفن الاول فيما يعم الاجسام وهو مشتمل على فصول [illegible] الحكمة وهي صناعة نظرية يستفيد بها الانسان تحصيل ما عليه الوجود كله في نفسه وما عليه الواجب مما ينبغي ان يكتسبه بعمله لتشرف بذلك نفسه وتستكمل وتصير عالما معقولا مضاهيا للعالم الموجود وتستعد للسعادة القصوى بالآخرة وذلك بحسب الطاقة الانسانية وتنقسم الحكمة الى قسمين [illegible] ان نعلمه بالامور التي لنا ان نعلمها وليس لنا ان نعملها تسمى حكمة نظرية والغرض [illegible]

تعلقت بالامور التي لنا ان نعلمها ثم نعملها تسمى حكمة عملية وكل واحد من
النظرية والعملية على ثلثة اقسام اما النظرية فلان ما لا تعلق بها لنا
اما ان لا يكون مخالطة المادة شرطا لوجوده او يكون وح اما
ان لا يكون تلك المخالطة شرطا لتعقله او يكون والاول هو العلم
الالهي والثاني هو العلم الرياضي والثالث هو العلم الطبيعي واما
العملية فلان تعلقها بافعالنا ان كان على التدبير الذي يختص
بالشخص الواحد اولا والاول هو علم الاخلاق والثاني
فهو علم تدبير المنزل ان كان على ما لا يتم الا بالاجتماع المنزلي وعلم
السياسة ان كان على ما لا يتم الا بالاجتماع المدني والمصنف
اوضح في هذا المختصر قسمي الحكمة النظرية اي الالهي والطبيعي
وقدم الطبيعي على الالهي لان الطبيعيات اقدم الاشياء بالقياس
الينا ثم ذكر فنون الطبيعيات اولا وهو الجسم الطبيعي وعوارضه

ولما كان نظرهم متعلق الالهيات التي هي المجردات بذاتها
ورتب الطبيعيات على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة في الفلكيات
والعنصريات فالبحث عن احوال الجسم اما ان يكون شاملا
لهما او مختصا باحدهما وجعل الفن الاول الذي في الجسم العام المشترك
على فصول الفصل الاول في ابطال الجزء الذي لا يتجزى بوجوه
لو فرضنا جزءا بين جزئين فاما ان يكون الوسط يحجب
التلاقي الطرفين او لا يكون لا سبيل الى الثاني لانه لو لم يحجب
لكانت الاجزاء متداخلة فلا يكون وسط وطرف هذا فرضنا
الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا عن التلاقي فهو
يلاقي احد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الاخر فينقسم ولانا لو
فرضنا جزءا على ملتقى جزئين فاما ان يلاقي كل واحد منهما
او من كل واحد منهما شيئا والاول محال والا لكان [illegible]

لا يتجزى فيلزم الانقسام لا محالة الحكمة اهل العلم اختلفوا
في تحقيق ذوات الجسم على مذاهب انحصرت في ستة لان الجسم اما
ان يكون ذا مفاصل بالفعل او لا والاول اما ان يكون تالفه
من اجزاء لا يتجزى او لا والاول اما ان يكون من اجزاء
متناهية او لا والثاني اما ان يكون من اجسام صغار او لا والثاني
وهو ما لا يكون ذا مفاصل بالفعل اما ان يكون قابلا لانقسامات غير
متناهية او لا والجزء الذي لا يتجزى ما لا ينقسم لا كسرا لصغره
والكسر هو فصل الجسم الصلب بدفع دافع قوي من غير نفوذ
جسم فيه ولا قطعا لصلابته والقطع هو فصل الجسم بنفوذ جسم اخر
فيه ولا وهما لتعجز الوهم عن تمييز طرف عن طرف ولا فرضا لصغره [illegible]
والقائل بالمفاصل يريد ان يبطل الجزء الذي لا يتجزى في هذا الفصل
[illegible] جزءا بين جزءين فلا يخ اما ان يكون الوسط ما نعا

قال قلت الغرض [illegible]
بالعقل [illegible]
[illegible]

من تلاقي الطرفين او لا يكون مانعا منه لا سبيل الى الثاني

لانه لو لم يكن مانعا من تلاقي الطرفين لكان الطرفان متصلين

في الوسط او احد الطرفين متداخلا فيه فلا يكون طرف ... [illegible]

وقد فرضناه الوسط والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما

فما يلاقي احد الطرفين غير ما يلاقي به الطرف الاخر فينقسم الوسط

لا يقال نعني بالانقسام الا ان يكون البعض في الشيء شيء غير شيء وذلك

قلت لانم ان الوسط لو كان مانعا من تلاقي الطرفين يلزم انقسام

الوسط لان الملاقات انما يكون بالنهاية [illegible] والنهاية

عرض قائم بالمتناهي فعاينته فالزم من ذلك ان يكون للوسط نهايتان

فلم قلتم ان ذلك يوجب الانقسام فلم لا [illegible] الى ان النهايتين ان

لم يكن واحدة بل اثنين فمحل احديهما غير محل الاخرى فيلزم الانقسام

وان كانت واحدة فما ذاك الى الطرف جزء [illegible]

النهايتين صح

تصير

[illegible]

لكان الامر فيه ايضا كذلك وكذلك اذا ضم اليه آخر وهكذا فلا　　تأليف

ينفصل شيء من تلك الاجزاء مقدارا ولا ازديادا في حجم وهو خلاف مذهبهم

فيجعل ذلك غاية ويقفون وايضا لو فرضنا جزءا على ملتقى جزءين

فاما ان يلاقي احدهما فقط او يلاقي مجموعهما او يلاقي من كل واحد

منهما فقط او يلاقي في مجموعهما او يلاقي من كل واحد منهما شيئا

والاول يخرج والثاني يكون خلاف المطلوب بالضرورة وعلى الثالث يلزم

انقسام جزء الذي هو فرضناه على الملتقى وعلى الرابع يلزم

انقسام الجميع فان قلت لم لا يجوز ان يقع على الفصل المفصل بالكل

فينطبق عليه بل يأتي اليه بحيث لا يلزم احد الاقسام الثلاثة

قلت ايضا وكيف يتصل فهو انطبق على المنفصل لما زاد المقدار

وهو خلاف مذهبهم　　في اثبات الهيولى كل جسم فهو

مركب حقيقة من جزءين يحل احدهما في الآخر يسمى المحل هيولى والآخر

صورة جسمية ثبت انه ان بعض الاجسام القابل للانفكاك مثل الماء والنار

يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا والا لزم الجزء الذي لا يتجزى

ويلزم من هذا اثبات الهيولى للاجسام كلها لان كل جسم متصل

قابل للانفصال والقابل للانفصال اما ان يكون هو الجسم المقدار

او الصورة الجسمية لهما ومعنى اخر لا سبيل الى الاول والثاني

لانه لا يلزم اجتماع الاتصال والانفصال في حالة واحدة

لان القابل يجب وجوده مع المقبول فتعين ان يكون القابل

معنى اخر وهو المعنى من الهيولى واذا ثبت هذا ان كل جسم مركب

من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام كلها مركبة من

الهيولى والصورة لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون غنية — بذاتها

عن المحل او لم يكن والاول محال والا لاستغنى كل جسم عن المحل

لان الغني بذاته عن الشيء استحال صيرورته محتاجا الى

ال

اي المحل فكل جسم مركب من الهيولى والصورة فكل جسم طبيعي
وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة اي الطول والعرض والعمق
لانه مركب من جزئين احدهما حال في الاخر ويسمى المحل هيولى
والحال صورة ومعنى حلول الشي في الشي هو ان يكون حاصلا فيه و
مختصا به بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة الى الاخر تحقيقا او
تقديرا وبرهانه ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك [illegible]
والبارد يجب ان يكون في نفسه متصلا واحدا ويلزم من ذلك اثبات
الهيولى للاجسام كلها اما الاول فلانه لو لم يكن متصلا واحدا لزم الجزء
الذي لا يتجزى وهو باطل ه فان قلت لا نم انه لو لم يكن متصلا
واحدا لزم الجزء الذي لا يتجزى لجواز ان يكون من اجسام صغار قابلة
للانقسام [illegible] قلت يمكن ان يجاب عنه بان الجسم الماء [illegible]
ان لم يكن فيه انقسام بالفعل فذاك وان كان فيه انقسام

بالفعل فلابد من ان ينتهي الانقسامات الى اجزاء لا يكون منقسمة
بالفعل والا لزم تركبه من اجزاء غير متناهية بالفعل ح وهو باطل
لوجهين الاول ان الجسم المتناهي لو تألف من اجزاء غير متناهية
لما امكن قطعه بالحركة في زمان متناه والثاني ان التأليف لو
كان بسبب التأليف ازدياد الحجم لكان تأليف الاجزاء الغير
المتناهية مفيدا للوجود ابعادا غير متناهية واذا ثبت ذلك وهو محال ح
فنقول تلك الاجزاء الغير المنقسمة المفيدة للوجود بالفعل يستحيل ان
يجوز ان ينفصل اصلا والا لزم الجزء الذي لا يتجزى فاذا هو اما
متصل او جسم كذلك فصح ان بعض الاجسام متصل
واحد واما الثاني فلان ذلك المتصل يطرا عليه الانفصال
فلا بد له من قابل اذ ليس الانفصال عدما محضا حتى لا يحتاج
الى القابل بل هو عدم الاتصال عما من شانه ان يتصف به

ثم اما ان يكون هو المقدار او الصورة المستلزمة له او امر آخر لا سبيل
الى الاول والثاني والا لزم اجتماع الاتصال والانفصال في
حالة واحدة لان القابل يجب وجوده مع المقبول والا لم يكن
قابلا له فيجب ان يكون القابل معنى اخر وهو المعنى من الهيولى
فان قلت الحكم بان الصورة قابلة للانفصال [illegible] على
وجودها المتفرع على وجود الهيولى اذ الحال في محل [illegible] الـ[illegible]
ممنوع بدونه قلت اراد بالصورة الاتصال الذي ثبت تحققه
في الخارج والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لزم
اجتماع الاتصال مع الانفصال فان قلت لا نم اما ان يكون
المقدار هو الاتصال او غيره فان كان الاول فلا حاجة الى ذكره
مع ذكر الاتصال وان كان الثاني فلا يلزم من كونه قابلا للانفصال
اجتماع الاتصال مع الانفصال قلت المقدار هو الاتصال العرضي

كما ان الصورة هي الاتصال الجوهري فيلزم من كونه كلية
منها قابلا للانفصال اجتماع الاتصال والانفصال وفي هذا الموضع
ابحاث لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر واذا ثبت
ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة لان الطبيعة الجسمية
المطلقة [illegible] ان يكون بذاتها غنية عن المحل او لم يكن فان
كان [illegible] الاستغناء حلولها في المحل لان الغني بذاته عن الشيء لا يحتاج
صورته فيتعين افتقارها الى المحل بذاتها فاينما وجدت وجدت
حالة في المحل وهو الهيولى فكل جسم مركب من الهيولى والصورة
وهو المطلوب فان قلت لا نم انها اذا لم يكن غنية بذاتها عن محل
كانت مفتقرة بذاتها اليه لجواز ان لا يكون شيء من الاستغناء
والافتقار بذاتها بل يكون كل منهما بسبب خارج قلت كل
مفهوم فهو بالنظر الى نفسه مع قطع النظر عن الامور الخارجة اما

وحيث ان الاجسام كلها فلكية كانت
او عنصرية مركبة من الهيولى والصورة
ح

يكون يجب يجوز ان يوجد بدون هذا او لا فان جاز فهو غني

عنه لذاته والا لاحتاج اليه لذاته ولما علم ان هذا الحكم يتوقف على ان نعم ح

ابعاد الجسم بطبيعته بعينه ولا دليل عليه قال فصل

في ان الصورة لا تجرد عن الهيولى لانه لو وجدت الصورة

بذاتها دون حلولها في الهيولى فاما ان يكون متناهية او غير

متناهية الى الثاني لان الاجسام كلها متناهية والا لامكن لا سبيل ح

ان يخرج من مبدأ واحد امتدادان على سموت واحد

كانهما ساقا مثلث وكلما كان اعظم كان البعد بينهما ازيد فلو

امتدا الى غير النهاية لامكن بينهما بعد غير متناه مع كونه محصورا

بين حاصرين هذا خلف واما انه لا سبيل الى القسم الاول بيان ح

فلانه لو كانت متناهية لاحاط بها حد او حدود فيكون

متشكلة لان الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد

الواحد او المحدود بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون للجسمية فهو
مح والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد او لسبب لازم
للجسمية وهو مح ايضا كما مر او لسبب عارض لها ايضا والا لا يمكن زواله فلا يمكن
ان تتشكل الصورة بشكل آخر فيكون قابلة للانفصال والاتصال فيلزم
الانفصال وهو مح تركب بين الهيولى والصورة كما مر فيكون الصورة
المتقدمة على الهيولى مركبة من الهيولى والصورة هذا خلف اقول
الصورة لا تتجرد عن الهيولى لانها لو وجدت الصورة بذاتها دون
محل لما في الهيولى فاما ان يكون متناهية او غير متناهية ولا سبيل
الى شيء منهما فلم تتجرد عن الهيولى اما انه لا سبيل الى الثاني فلان
الابعاد كلها متناهية والا لامكن ان نخرج من مبداء واحد امتدادان
على نسق واحد كانهما ساقا مثلث لا الى النهاية يتزايد البعد بينهما
بحسب تزايدهما في نفسهما فلو امتدا الى غير النهاية يكون البعد ما

وهو مح ص

بينهما ايضا الى غير النهاية لانا فرضنا تزايده مساويا لتزايدهما
فيكون ما لا نهاية له محصورا بين الحاصرين هذا خلف وفيه نظر
لان اللازم تزايد ما بينهما الى غير النهاية لا كون ما بينهما غير
متناه واما انه لا سبيل الى الاول لانها لو كانت متناهية لاحاط بها
حد او حدود فيكون متشكلة لان الشكل هيئة حاصلة
من احاطة الحد الواحد او الحدود بالمقدار فذلك التشكل اما ان
يكون للجسمية وهو محال والا لكانت الاجسام كلها متشكلة بشكل
واحد لاشتراك الجسمية بينهما بالتساوي لكن ذلك باطل بالـ
[illegible] هذه او لسبب لازم للجسمية وهو ايضا محال للزوم الخلف المذكور
اذ لازم الجسمية ايضا مشترك بين الاجسام كلها كالجسمية اذ اشتراك
الملزوم يستلزم اشتراك اللازم او لسبب عارض للجسمية وهو ايضا محال
والا لامكن زواله اذ لا معنى للعارض الا ذلك فامكن ان يتبدل الصورة

فقد اربته

بشكل آخر فيكون قابلة للانفصال وكلما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة فلم يكن الصورة العارية عن الهيولى مركبة من الهيولى
والصورة هذا خلف فان قلت لا نم انه لو تشكل الصورة
بشكل آخر كانت قابلة للانفصال فان الاشكال قد تختلف في
الجسم من غير ان يكون ثمة انفصال كالاشكال الشمعية المتبدلة بحسب السكنات
[illegible] قلت انا لم نجعل لزوم الخ منصورا على لزوم الفصل والوصل
بل عليهما وعلى لزوم الانفعال اذ الاشكال فان المقدارية والشكلية
لا تحصل في الامتداد الا بعد كونه قابلا للانفعال فيكون فيه
قوة الانفعال اذ الاشكال الشمعية لا يمكن ان يتبدل الا بعد امكان
انفعالها والانفعال من لواحق المادة فيكون المفارق عن
المادة مقارنا اياها هف وللقائل ان يقول نمنع ان قوة الانفعال
من لواحق المادة الا ان ينتظم عليه البرهان اذ هو مجرد الدعوى

علي انه لو صح ذلك لكفى ان يقال لو كانت متناهية لكانت متشكلة (لكانت)
لكنها بالشكل لا يحصل في الامتداد الا بعد ان يكون فيه قوة الانفعال
التي هي من لواحق المادة فهذا في المقدمات مستدركة
قال فصل في ان الهيولى لا تتجرد اقول ان الهيولى ايضا لا تتجرد عن الصورة
لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع مشارا
اليها بالاشارة الحسية او لا يكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين
فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى الاول فلانها
ح اي على تقدير ان يكون مشارا اليها اما ان تنقسم او لا لا سبيل الى
الثاني لان كل ما له وضع فهو منقسم كما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى
الاول لانها اما ان تنقسم في جهة واحدة فيكون خطا او سطحا او في (في جهتين فيكون سطحا)
ثلاث جهات فيكون جسما وكل واحد منها باطل اما انه لا يجوز ان
يكون خطا فلان وجود الخط على سبيل الاستقلال مح والا لجاز ا

انتهى اليه طرفا السطحين المستقيمى الاضلاع فاما ان يجب تلاقيهما
او لا يجب لا جائز ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط لنفوذ طرفى السطحين
او طرف احد السطحين فيه في الاخر وهو محال لان كل خطين يحيطان بالعظم
من الواحد التداخل يوجب ان لا يكون الا مركز لكن هف ولا جائز
ان يجب والا لانقسم الخط في جهة العرض لان ما يلاقي منه احد السطحين
غير ما به يلاقي الاخر وهو محال واما انه لا يجوز ان يكون سطحا لانها لو
كانت سطحا فاذا انتهى اليه طرفا الجسمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا
يجب وكلا احدهما باطل اما الاول فلللزوم انقسام السطح في جهة
العمق لان ما يلاقي منه احدهما غير ما به يلاقي الاخر واما الثاني
فللزوم تداخل السطوح وهو محال كما في الخط واما انه لا يجوز ان يكون جسما
لانها لو كانت جسما لكانت مركبة من الهيولى والصورة لما مر
فكانت جسما مقارنة للصورة هذا خلف فان قلت الهيولى

بتقدير كونها ذات وضع ولم ينقسم لا يجب ان يكون جزءا لا يتجزى حتى
يلزم بطلان كل من نفى الجزء فثبت كل ذي وضع لا ينقسم اما
ان يكون جزءا لا يتجزى او نقطة لا سبيل الى كان ذات
وضع لا ينقسم فاما ان يكون جزءا لا يتجزى او نقطة والاول باطل
لما مر والثاني لانه اذا انتهى اليها طرفا الخطين فاما ان يجب تلاقيهما
او لا يجب وكل منهما باطل بالطريق المذكور الذي مر وفيه نظر لان
النقطة ليس لها مقدار فلا استحالة في دخول اخرى فيها وكذا الطول
في الخط لان الخط لما لم يكن له في جهة العرض مقدار ما فلا مانع
فيه لان يدخل فيه اخر مثله في تلك الجهة وكذا الكلام في السطح
في جهة العمق اما ان كل خطين مجموعهما اعظم من احدهما مسلم
ان اراد في جهة الطول فمسلم وان اراد في جهة العرض اذ لا عظم
للخط في تلك الجهة فلو انطبقت عليه خطوط ولو كانت

قوله ص

ممن حمله الوهم ... بسط الجوهر العظيم

بغير نهاية فلا يحصل الى الثاني فلانها اذا كانت بغير ذات
وضع فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية تصير ذات
وضع بالضرورة لامتناع وجود جسم غير ذي وضع فلا يخلو
اما ان لا يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز او يحصل
في بعض الاحياز دون بعض والاول والثاني محالان
بالبديهة والثالث ايضا محال لان حصولها في كل واحد من
الاحياز ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون بعض
يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال فان قلت لانم لزوم الترجيح بلا مرجح
لجواز ان تقتضي الصورة النوعية التي تقارن الصورة الجسمية
ما سنذكرها من تعيين الموضع فيكون كل صورة نوعية تقتضيه
حيز مخصوص دون غيره قلت للكل الطبيعي اجزاء كثيرة و
حصول الهيولى مع الصورة النوعية في احدها دون غيره يقتضي

اولوية

او لو به ذلك ولا يلزم ذلك اذا كانت الهيولى مع الصورة يوجب
لها وضعا هناك كجزء من الهيولى مثلا في موضعه الطبيعي فان الصورة
الهوائية توجب لها اذ تها وضعا هناك اذ كانت قد عرض لها وضع هناك
كجزء من الهواء ايضا اذا اخرج بالقسر عن موضعه الى الموضع
الطبيعي للماء فيعرض لها وضع هناك ثم فسدت صورة
الهوائية بسبب وحدثت صورة المائية تحتها هناك فحصلت الهيولى
مع الصورة اللاحقة لها في موضع خاص لكون ذلك
الموضع اولى بها به والا ولو به كانت حاصلة قبل هذا اللحوق
بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة لها واليه اشار
بقوله ولا يلزم على هذا الى آخر هذا الفصل والفائدة في ايراد
النظير سد باب ايراد المعارضة به وذلك لان الحكم بامتناع
حصول الصورة في الهيولى المجردة لاقتضائها الحصول في

موضع منه معين او لونه احد المواضع به يمكن ان يعارض بان
لكون الذي هو حصول الصورة جديدة في الهيولى فان الكائن
يقتضي لاي آن ان موضع فالوجه في تخصيصه باحد المواضع هو الوجه في — المحصول ص
تخصيص الهيولى المجردة به   في اثبات الصورة
النوعية   برهنا بالصورة الجوهرية النوعية التي تختلف بها الاجسام
انواعا فنقول ان لكل واحد من الاجسام صورة اخرى غير
صورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام ببعض الاحياز
دون البعض اما ان يكون للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل
الى الاول والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز لاشتراك
الجسمية بينها فتعين الثاني وهو المطلوب فان قلت لم لا يجوز ان
يكون الاختصاص للهيولى او بفاعل خارجي قلت لان الهيولى
قابلة فلا يكون فاعلة كما سيجيء وان الهيولى مشتركة بين العنصريات

فا

فاختصاص بعض الاجسام العنصرية بصورة دون شيء اخر لا يكون
للهيولى والفاعل الى رجى يكون نسبته الى جميع الاجسام والاحياز
واحدة فتخصيص بعضها بحيز بعينه دون بعض من غير استحقاق ذلك
البعض له يكون تخصيصا من غير مخصص وهو محال قلت هذا ان
التخصيص من غير مخصص استحقاق محال لكن لم لا يجوز ان يفيد الفاعل الاستحقاق
والاستعداد ايضا قلت الفاعل لا يفيد الاستعداد بشيء الا بان يفيد
ما يقتضيه كما انه يعطي المادة مزاجا يستعد به لقبول نفس او اثر نفس
او يعطيها حرارة شديدة يستعد بها المادة لقبول الصورة الهوائية
والنارية فان الاستعداد للشيء المستعد لذاته لا يجعل جاعل وما
يقتضي الاستعداد هو الصورة النوعية   هداية العلم ان
الهيولى لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة لما مر من امتناع
انفكاك الهيولى عن الصورة والعلة الفاعلية اي الموجدة للشيء

ليست علة للصورة
لان الهيولى ح

يجب ان يكون موجودا قبله والعلم به ضروري واما فيه العلة
لنا علية لان العلة القابلية للوجود ليست متقدمة عليه بالوجود
والفرق ان المفيد للوجود لا بد ان يكون موجودا والمستعد
للوجود يجب ان لا يكون موجودا حتى لا يلزم تحصيل الحاصل فان
قلت لا نم ان الهيولي لا يكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة
فان تقدم العلة على المعلول بالوجود انما بالذات لا بالزمان
حتى يلزم انفكاك الهيولي عن الصورة قلت لو كانت الهيولي علة
للصورة لتقدمت الهيولي المتشخصة في الوجود بالذات على الصورة
ضرورة ان الشي ما لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد
في الخارج لم يؤثر في وجود الشي والتالي باطل لانه قد تبين ان
الصورة علة فاعلية لتشخص الهيولي والصورة ايضا ليست
علة للهيولي لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل اي بالشكل

لانها متناهية وكل متناه احاط به حد واحد او اكثر واذا كان كذلك
كانت متشكلة فيكون موجودة مع الشكل او به لامتناع
ان يكون موجودة ولا يكون متشكلة والشكل لا يوجد قبل الهيولى
لما ثبت ان طرق الشكل انما هو تباركه من الهيولى فهو انما يوجد اما
معهما او بعدها فلو كانت الصورة علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة
على الشكل او معه والمتقدم متقدم وكذا المتقدم على المع فهو كذلك اذ
قد تقدم ان الصورة انما تجب وجودها مع الشكل او بالشكل
ولما لم يكن شيء من الهيولى والصورة علة للاخرى فلابد لكل منهما من
علة فاذن وجود واحد منهما عن سبب منفصل وليست الهيولى
غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون
الصورة وليست الصورة ايضا غنية عن الهيولى من كل الوجوه
لما بينا انها لا توجد بدون الشكل المحتاج الى الهيولى فكل واحد منهما

منها حاجة الى الاخر من جهة فالهيولى مفتقرة الى الصورة في بقائها
والصورة مفتقرة الى الهيولى في تشكلها فان قلت لو كانت
الصورة لا توجد وكذا في الخير ههنا بدون الشكل المحتاج الى الهيولى كذا
في نفسها وتشخصها لكانت متقدمة على الصورة فلم يكن الصورة شريكة
علة الهيولى على رأيهم قلت تقدم الهيولى على الصورة من حيث هي
الصورة ما يمتنع على رأيهم لانها شريكة علة الهيولى لا على الصورة
المشخصة المتأخرة في تشخصها عن الشكل المتأخر عن الهيولى ولئن قلت
لم قلتم ان الافتقار على هذا الوجه دون عكسه قلت لان الحال المحتاج
الى المحل في البقاء هو العرض لا الصورة على ما توهم والهيولى لو احتاج
الى الصورة في تشكلها لزم الدور لان الصورة مفتقرة الى الهيولى
في تشكلها على ما مر ولقائل ان يمنع لزوم الدور بناء على ان يكون
الهيولى علة في تشكل الصورة بمنزلة الهيولى في المكان الخ

اعلم

اعلم ان للمكان امارات اربعا باتفاق الجمهور الاولى انه
ينسب اليه الجسم بلفظة في او ما في معناها من الالفاظ الدالة على الظرفية
من اي نوع كانت الثانية صحة انتقال الجسم عنه الى غيره الثالثة
استحالة حصول الجسمين فيه الرابعة اختلاف المكان بالجهات مثل
فوق وسفل فيجب ان يكون المكان اما الخلاء او السطح الباطن
من الجسم الحاوي المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوي وغرضه
من ذكر الامارات ان المتنازعين في ماهية المكان ان لم
يسلم احدهما للاخر امارات لا يصح للاخر تصحيح مذهبه لحجة ثم
لا مشاحة في الاصطلاحات ولا نزاع في التسميات فيصير ذلك
خلافا لغويا لا حقيقيا وان اصطلح احد على ان المكان ما هو مستقر
عليه الجسم مثلا ليس لاحد ان يمنعه عن هذا الاصطلاح فان قلت
ان الاجسام ما لا يصح عليه الانتقال عن مكان كالافلاك وكليات العناصر

فلا يكون الامارة الخ بينة مطردة قلت هذا خلف انه كذلك
لكن نفس تمكنه فيه لا يمنع من انتقاله بل امتناع انتقاله بسبب آخر
كما في صور الفلكية لا لانها اجسام ممكنة والمراد هذا المعنى
واذا تقرر ذلك فنقول الاول اي لو كان المكان هو الخلاء
بطل لتعين الثاني وهو كون المكان هو السطح المذكور وانما
قلنا ان الاول باطل لان المكان موجودة لكونه مشارا اليه فانه
يشير الى هذا المكان وذلك المكان ولا شيء من المعدوم كذلك
والخلاء ليس بموجود فلم يكن المكان خلاء وانما قلنا ان الخلاء
ليس بموجود لانه لو كان الخلاء موجودا فاما ان يكون لا شيئا
محضا او بعدا مجردا عن المادة فان القائلين به فرقتان فرقة
يزعم انه لا شيء محض كما يوجد جسمان لا يتلاقيان ولا يوجد
بينهما ما يلاقي واحدا منهما وفرقة يزعم انه مقدار مجرد عن المادة

مس شئ منه ان تسعه الاجسام بالحصول فيه لاستحيل الاول
لانه يكون خلا اقل من خلا فان الخلا بين الجدارين
من بيت اقل منه الخلا بين المدينتين و ما يقبل الزيادة و
النقصان يستحيل ان يكون لا شيئا محضا فلم يكن الخلا
لا شيئا محضا و لا يستحيل الثاني لانه لو وجد البعد مجردا
عن الهيولى لكان بذاته غنيا عن المحل و الا لكان بذاته
محتاجا الى المحل فلم يوجد البعد الا مقارنا للمحل لان ما بالذات
لا يزول بالعرض و اذا كان بذاته غنيا عن المحل استحال
اقترانه فلم يوجد بعد مقارن للمحل هف و هو مبني على كون
البعد المفارق مساويا في الحقيقة و الماهية المجرد و غير يقيني
في الحيز كل جسم فله حيز طبيعي لان الجسم اذا خلي و طبعه
و لم يعرض له خارج تاثير غريب لم يكن له بد من حيز فلذلك الحيز

اما ان يستحقه الجسم لذاته او لقاسر لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا
عدم القواسر فاذن انما يستحقه لطبعه فكان حيزا طبيعيا له
او لا نعني بالحيز الطبيعي الا الحيز الذي يستحقه الجسم لذاته وهو
المطلوب فان قلت الحيز والمكان مترادفان عند الحكماء فقولهم
كل جسم فله حيز طبيعي ينافي قولهم لا مكان للمحدد وهو الفلك
الاعظم قلت لعله لم يرد بالحيز المكان بل الفراغ المتوهم المشغول
بالشيء الذي لو لم يشغله الجسم لكان خلاء وحالة الوضع لذاته
او لما حصل فيه بسببه ولا يجوز ان يكون للجسم حيزان
طبيعيان والا فلا يخلو اما ان يكون حاصلا فيهما او في احدهما
او لا يكون حاصلا في شيء منهما والكل محال اما الاول فظ لانا
نعلم ببديهة العقل ان الجسم الواحد في آن واحد لا يكون
حاصلا في مكانين واما الثاني فلانه اذا حصل في احدهما فاما

انه يطلب الشئ اولا بطلب ما ان طلب الشئ يلزم ان لا يكون
الحيز الذي حصل فيه طبيعيا لان طلب الشئ انما يكون بترك الاول
لامحالة والمتروك بالطبع لا يكون طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا هف
واما الثاني فلان عدم حصوله في شئ منها انما يكون لقاسر
… اذا ارتفع ذلك القاسر فاما ان يتوجه الى كل منها وهو مح
بالبديهة او الى احدها فيكون الآخر متروكا بالطبع فلم يكن طبيعيا
هف في الشكل اه كل ما في هذا الفصل ظ
عن الشرح في الحركة والسكون اه الموجود اما
ان يكون بالقوة من الكل من جميع الوجوه او بالفعل من جميع
الوجوه او بالقوة من بعضها و بالفعل من بعضها والاول
مح والا لكان وجوده بالقوة فيكون معدوما هف والثالث اما
ان يكون خروجه من القوة دفعة واحدة او على سبيل التدريج والاول

الكون والفساد والثاني الحركة فالحركة هي الخروج من القوة
الى الفعل على سبيل التدريج فان قلت التدريج لا يمكن تعريفه الا
بالزمان الذي لا يمكن تعريفه الا بالحركة وهو تعريف دوري
قلت تصور التدريج بديهي واما السكون فهو عدم الحركة عما من
شأنه ان يتحرك فالتقابل بينه وبينها تقابل العدم والملكة وقوله
عما من شأنه ان يتحرك لخروج المفارقات اذ ليس من شأنها
الحركة فلم يكن متحركا ولا ساكنة وكل متحرك لا محالة وذلك المحرك
غير الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا لاشتراك
الاجسام في الجسمية اذ لو تحرك الجسم بما هو جسم لكان كل جسم متحركا
لاشتراك الاجسام في الجسمية والثاني كاذب لسكون بعض
الاجسام كالملاء ارض فالمقدم مثله ثم المتحرك على سبيل اتفاق النمو
حركة في الكم وهي انتقال الجسم من كم الى كم على سبيل التدريج كالنمو

التدريج

التدريج كالنمو والذبول والنمو هو ان يزداد مقدار الجسم من كم الى كم
بسبب اتصال الجسم آخر به على وجه يكون الزيادة مداخلة في الجسم
الاصلي منها نحوه اجزائه الى جميع الاقطار على نسبة طبيعية كما
في سن الحداثة والذبول هو ان ينتقص الجسم بسبب انفصال
بعض اجزائه على التناسب وحركته في الكيف وهي انتقال الجسم
كيفية الى كيفية على التدريج كانتقال الجسم المائي من البرودة
الى الحرارة على التدريج وانتقاله من الحرارة الى البرودة كذلك
مع بقاء صورته النوعية وتسمى هذه الحركة استحالة وحركته في اين وهي
انتقال الجسم من هيئة وضعية الى الاخر بالتدريج كما اذا كان
للجسم حركة على الاستدارة فان الجسم بها يختلف كل واحد من اجزائه
الى الامور التي رجعت عنه على سبيل التدريج وليست هذه الحركة اينية
فانه بتلك الحركة اينية فانه بتلك الحركة لا يتحول مكانه فقد اختلف

نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه على التدريج وهذه النسبة هي الوضع فالتغير
فيها يكون حركة في الوضع ونقول ايضا ان الحركة اما ذاتية وهي التي تعرض
للشيء بغير واسطة عروضها لغيره واما عرضية وهي التي يعرض للشيء بواسطة
عروضها لغيره كحركة الجالس في السفينة وحركة الصور والاعراض
بحركة الجسم والذاتية اما طبيعية واما قسرية او ارادية لان القوة
المحركة اما ان يكون مستفادة من خارج او لا يكون فان لم يكن مستفادة
من خارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون فان كان لها شعور فهي الحركة
الارادية كحركة الطيران من جانب الى جانب اخر وان لم يكن لها
شعور فهي الحركة الطبيعية حتى خارج فهي الحركة القسرية كحركة السهم
الى الفوق   في الزمان الاخر   اذا فرضنا حركة
وانه في مسافة على مقدار من السرعة وا[illegible]جد اوث منها
حركة اخرى ابطأ منها واتفقتا في الاخذ والترك وجدت

البطيئة

البطيئة قاطعة اقل من السريعة والسريعة قاطعة اكثر من البطيئة
واذا كان كذلك كان بين اخذ السريع وتركه امكان متسع فيه يقطع مسافة
معينة بسرعة ويقطع مسافة معينة اقل منها ببطوء معين وهذ
الامكان قابل للزيادة والنقصان فانا اذا فرضنا حركة اخرى
توافق الاول في السرعة والوقوف دون الابتداء او في
السرعة والابتداء دون الوقوف كان الامكان الذي وقع
فيه هاتان الحركتان اقل من الامكان الذي وقع فيه الحركة
الاولى وهذا الامكان غير ثابت اذ لا يوجد اجزاؤه معا بل على
سبيل التدريج والتجدد ويحتمل التعدد لما عرفت ان الامكان
الذي وقع فيه هاتان الحركتان الاوليان اطول من الامكان
الذي وقع فيه الحركتان الاخريان فههنا امكان متقدر غير ثابت وهو المعنى
من الزمان وللقائل ان يقول ان اراد بالامكان ههنا الامكان الحقيقي

فهو باطل لان ذلك لا يصير ولا يكون جزءا وان اراد به معنى امر يبقى به الحركة
فذلك امر موهوم يحصل في الوهم من تراخي اجزاء الحركة اما ان في الخارج
امر زائد على الحركة يتبع فيه الحركة قابلا للزيادة والانفصال فذلك
هو الزمان مقدار الحركة لانه يقبل الزيادة والانفصال لكن
ليس منفصلا والا لتركب من الوحدات الغير المنقسمة وهو مطابقة
للحركة المطابقة للمسافة التي يقع عليها الحركة فيلزم تركب المسافة من
اجزاء لا تتجزى وقد ابطلناه بل مقدارا متصلا وح اما ان يكون مقدارا
لهيئة قارة او لهيئة غير قارة لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قار
والا لكان الحوادث الموجودة يوم الطوفان موجودة مع الحوادث
الموجودة في الحال وذلك بين البطلان وما لا يكون قارا لا يكون
مقدارا لهيئة قارة والا لزم تحقق الشيء بدون مقداره فهو مقدار الهيئة
غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة فان الحركة هي الهيئة التي يمتنع

ثبت لنا انه كم مقدار الحركة ونقول ايضا ان الزمان لا بداية له لانه
لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده قبلية لا توجد مع
البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون قبل
الزمان زمان وهو محال ولقائل ان يقول لا نسلم انه اذا كان القبلية التي لا
توجد مع البعدية زمانية يلزم ان يكون قبل الزمان زمان وانما يلزم
كذلك لو لم يكن القبل الزمان او عدمه واما اذا كان [illegible] فلا والا
لزم قبلية الامس ان يكون للزمان زمان اذ هي ايضا لا
تجامع البعدية ولو كان له نهاية لكان عدمه بعد وجوده بعدية لا توجد
مع القبلية فيكون زمانية بعد عدم الزمان زمان هف وفيه المنع
المذكور

الفن الثاني في الفلكيات

اثر اعلم ان
الجهة مقصد المتحرك بالحصول فيها ومتعلق الاشارة الحسية ابعاد الجسم
ثلاثة لانه وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار

ستة اثنتان منها طرفا الامتداد الطولي وتسميها الاثنان باعتبار طول
قامته حكمي هو قائم بالفوق والتحت وفوق منهما طرفه الاعلى ما يلي رأسه
بحسب الطبع والتحت ما يقابله واثنتان منهما طرفا الامتداد العرضي
وتسميها باعتبار عرض قامته باليمين والشمال واليمين ما يلي
اقوى جانبيه بحسب الاغلب والشمال ما يقابله واثنتان منهما طرفا
الامتداد العمقي وتسميها باعتبار عمق قامته بالقدام او الخلف والقدام
ما يلي وجهه والخلف ما يقابله وهذه الجهات الست تتغير الا الاثنتين
بالعرض وهما الفوق والسفل والى ما يتبدل وهو الاربعة الباقية فتتبدل وذلك
لان المتوجه الى المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه
والجنوب يمينه والشمال يساره ثم اذا توجه الى المغرب تتبدل الجميع
فصار ما كان قدامه خلفه وما كان يمينه شماله وبالعكس وليس الفوق
والسفل كذلك فان القائم لو كان صار منكوسا لا يصير ما

على رأسه فوقا وما يلي رجله تحتا بل صار رأسه تحتا ورجله فوقا
والسمت على الحالة فإذن ههنا جهتان لا يتبدلان أصلا بل نوع أخر
سفلا وكل واحدة منهما موجودة ذات وضع غير منقسمة في امتداد مأخذ
ذات
الحركة وحتى كان كذلك كان الفلك جسما مستديرا وأما قلنا إنها موجودة
وضع لأنها لو كان لم يكن كذلك لما أمكنت الإشارة إليهما ولما أمكن اتجاه
المتحرك إليها فإن قلت لا نزاع أنها لو لم يكن موجودة لما أمكن اتجاه المتحرك إليها
فإن المتحرك في الكيف يتجه إلى ما ليس موجودة قلت اتجاه المتحرك إلى
الشيء بالوصول فيه من غير أن يكون ذلك الشيء موجودا بديهي البطلان
والمراد هذا وأما قلنا إنها غير منقسمة في امتداد مأخذ الحركة لأنها لو
انقسمت فوصل الشيء المتحرك إلى أقرب الجزئين ويتحرك فأما أن
يتحرك إلى غير المقصد أو إلى المقصد فإن تحرك إلى المقصد لم يكن أقرب الطرفين
منتهى الجهة وإن تحرك عن المقصد لم يكن أبعد الجزئين منتهى الجهة والتقدير خلافه

فيها فان قلت لا نم انحصار الحركة فيهما وانما ينحصر لو لم يكن المقصد منقسما
في امتداد ماخذ الحركة واما اذا كانت منقسمة فقد يكون قسم اخر وهو ان يكون الحركة
في المقصد قلت لا يجوز ان يكون الحركة في المقصد سواء كانت منقسمة في
امتداد ماخذ الحركة او لم يكن والا لكان مقصد الحركة هي المسافة بقطع
الحركة وهو مح لان المقصد نهاية المسافة التي تقطع بالحركة واذا ثبت ان
الجهة موجودة ذات وضع غير منقسم في امتداد ماخذ الحركة
والاشارة فالجهتان المتعينتان الحقيقيتان بالطبع لا يكون تعينهما ووضعهما
في الخلاء لاستحالة الخلاء او للاعتلاء فتمتنع به والا لما كانتا مختلفتين بالطبع
فلا يكون احديهما مطلوبة والاخرى متروكة لعدم اولوية بعض الحدود
المفروضة فيه بان يكون جهة من سائر الحدود فاذا تحدد جهاتي
الطرفين فيهما بامر خارج عن الملاء فتعينت به ومن يكون كذلك كان
تحدد جهات الجسم كرى لان تحدد جهات ان يكون بجسم واحد اقرب ثان كان كرى

د به

وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي ليس بكري لا تتحدد به جهة السفل لانها
غاية البعد والا لتبدلت بالنسبة الى ما هو ابعد منه لكن جهة السفل
غير مستبدلة فاذن هي غاية البعد ولا تحدد الجسم بكري غاية البعد
عنه ليس بمحدد فلا تتحدد به جهة السفل والمحدد يجب الا يكون جسمين معا
وان كان باجسام وجب ان يحيط بعضها ببعض والا لكان كل منهما حاصلا
في جانب من الاخر فلم يتعين لها غاية البعد عن بعضها لكونها
غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب عن البعض الاخر فلم يتعين
بالمجموع غاية البعد عن المجموع لكونها غاية القرب عن البعض الاخر
فلم يتعين بالمجموع غاية البعد فلم يكن المجموع محددا فيجب ان يكون
بعضها محيطا بالاخر فيحصل المط فان قلت لا نم حصول المط لان
المحيط لا يجب ان يكون كريا لان ذوات الاضلاع ايضا قد يحيط بعضها
ببعض قلت انا ندعي اولا ان المحدد يجب كونه ان يكون كريا والكلام

يتحدد به الا جهة القرب والمحدد يجب ان يحدد جهتين معا فان تحددهما اما ان
يكون جسما واحدا او جسمين احاط احدهما بالاخر او لم يحط والثاني
باطل فتعين احد الاولين واياما كان يحصل المطلوب

في ان الفلك بسيط

الفلك بسيط بمعنى انه لم يتركب من اجسام مختلفة الطبائع
لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان بسيطا بالمعنى المذكور
اما الاول فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة فانه متحرك وتارك الاخرى
وكلا هذين من الجهات المتحددة فيستدعي تحددا قبله والفلك ليس كذلك بل
يتحدد به الجهات هذا خلف فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واما الثاني
فلانه لو كان مركبا من البسائط المختلفة الطبائع فلا يخلو اما ان يكون
كل واحد من البسائط شكل طبيعي او قسري لا سبيل الى الاول والا
لكان كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة ولو كان
كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها سطح كري متصل الاجزاء لكن

الفلك

الفلك سطحه كرى ليتصل الاجزاء لكن الفلك سطحه كرى بسيطا ما مر هف
فان قلت الشكل هو الكروى لا الكرة فانها تشكل قلت تقديره
لان الشكل الطبيعي للبسيط هو شكل الكرة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه قلت لم لا يجوز ان يكون الفرج التي بين
تلك الكرات المتلاقية مملوة بجسم اخر فيحصل السطح المتصل قلت
ذلك الجسم ان لم يكن كريا كان ذا امتداد لطرفان فهو ذو
جهتين فيستدعي محددا كريا في الجهة فلم يكن المحدد محددا هف
وان كان كريا عاد الكلام المذكور ولا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد
منها كرة فيتغير طالبا للشكل الطبيعي ذا امكن محمودا وعند حصوله زوال العائق
وتغير الشكل لا يخلو عن حركة مكانية من جهة الى جهة فيلزم قابلية الحركة
المستقيمة هف فان قلت اللازم كون البسائط قابلة للحركة المستقيمة
وجاز ان يكون كل الاجزاء قابلة للحركة المستقيمة دون الجميع قلت هو

بجميع فقلنا اسلم ذلك لكن اذا كانت اجزاؤه قابلة للحركة المستقيمة كانت
جهات حركاتها متقدمة عليها وهي متقدمة عليه لتقدم الجزء على الكل فيلزم ان
يكون الجهات متقدمة عليه فلم يكن محددا لها هف في الد
الفلك قابلة للحركة فيخ الفلك قابل للحركة المستديرة لان كل جزء
من اجزائه المفروضة نسبة لا يختص لما يقتضي حصول وضع معين
معين والا لكان تخصيصا بلا مخصص لتساوي الاجزاء في الطبيعة لما مر في
بساطته وامتناع تركبه من مختلفات الطبائع واذا لم يحصل لكل جزء
ممكن تبدل نسبته وتبدد ذلك انما يكون بالحركة لكن لما كانت الحركة المستقيمة
ممتنعة عليه فذلك انما يكون بالحركة المستديرة فكان قابلا للحركة المستديرة
وهو المطلوب فان قلت لا نم ان اختصاص كل جزء بوضع معين عند
تساوي الاجزاء تخصيص بلا مخصص وانما يكون كذلك لو كان ذلك
بالطبع لم لا يجوز ان يكون بالقسر او [illegible] لانه لا ق منه هناك لم قلت اذا

فرض

فرض زوال القاسر لا يجب لشيء من اجزاء المفروضة وضع والا لزم
اختلافها في الطبايع فكل جزء يمكن له ان يزول عن وضعه ويلزم المطلوب
ولنقول ايضا يجب ان يكون في الفلك مبدا ميل مستدير يحرك
الفلك بذلك الميل المستدير على الاستدارة والا لما كان قابلا للحركة
والثاني كاذب لما تقدم انفا فالمقدم مثله بيان الشرطية انه لو لم يكن
في طبيعته مبدا ميل مستدير لا يقبل الميل من الخارج فلا يكون فيه
ميل اصلا والا لكان من داخل او من خارج وليس من نفسه او لانه
ذلك فيمتنع ان يتحرك لامتناع الميل الذي هو علة الحركة بوجه
وانما قلنا انه لو لم يكن في طبيعته مبدا ميل مستديرة لما قبل الميل من
خارج لانه لو قبل من خارج فعلا يتحرك به حركة مسافة في زمان
لامتناع وقوع الحركة في الآن ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان
حركة جسم ذي ميل معاوق تحرك عن تلك القوة في تلك المسافة

ولا لكان الشيء مع العائق الطبيعي كهو لا معه هف وذلك لان نسبة
الزمان الاكثر الذي هو زمان العديم المعاوق لو نسبته للحالة الى
الزمان الاقل الذي زمان ذي معاوق ولنفرض انه نصفه كما لو كان
زمان العديم المعاوق ساعة وزمان ذي معاوق ساعتين واذا
فرضنا ذي ميل اخر ميله اضعف من الميل الاول بحيث يكون نسبته الى
الميل الاول مثل نسبة الزمان الاكثر الذي لعديم المعاوق الاول الى
الزمان الاقل الذي لذي المعاوق الاول فيتحرك ذلك الجسم ذو المعاوق
الضعيف بمثل تلك القوة في مثل زمان عديم المعاوق وهو ساعة
بحسب الفرض المذكور مثل ... فيه لان الحركة تزداد سرعتها بقدر
انتقاص المعاوق الذي في الجسم لا يزداد السرعة لم يكن العائق مانعا
من الحركة فلا يكون العائق مانعا من الحركة فلا يكون العائق عائقا هف فظهر
ان الجسم العديم المعاوق والجسم الذي لا معاوق فيه متساويان في

لانه لو انتقص شيء من المعاوق ح

السرعة وهو محال لامتناع ان يكون الحركة مع العايق كهي لا معه فهذا المحال
انما يلزم اما من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه واما من فرض
الميل الذي نسبته الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى زمان
ذي الميل الاول لكن فرض الميل الذي على النسبة المذكورة ممكن بان
الميل نصف الجسم نصف ميل كله وكما ان الاجسام لا تنتهي في الانقسامات
الى ما لا يقبل القسمة ولا في الازدياد الى ما لا يحتمل الزيادة عليه اللهم الا ان
يكون ذلك لمانع خارج عن الطبيعة الجسمية فكذلك الميل في نقصه وازدياده
فهذا المحال انما يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل فيه اصلا لا بالقوة ولا با
لفعل فيكون محالا لامتناع ان يكون الممكن مستلزما للمستحيل فان قلت
لو كان زمان عديم الميل ذي الميل الضعيف انما يلزم لو كان
لحاق الحركة الزمان بسبب باقي المعاوقة من الميل وذلك ممنوع فان
الحركة بنفسها تستحق قدرا من الزمان وهو محفوظ في الاحوال كلها فقدرا

آخر بسبب الميل المعاوق والذي يزيد وينقص هو الذي بسبب
الميل المعاوق ولو كان الكل بحسب المعاوق لامكن منع وقوع
عديم الميل في الزمان فعلى الوضع المذكور يكون زمان حركة ذي الميل
الضعيف ساعة ونصف ساعة فلا يكون الحركة مع العائق كهي لا معه
وايضا الميل اذا ضعف حد الم يكن له تاثير البتة فكان وجوده
كعدمه وايضا لا يجوز ان يكون لزوم الحكم من المجموع من حيث هو مجموع
وايضا الحجة بعد تسليم ما فيها انما يدل على وجود نوع من الحركة
القسرية فافهم اذا الميل قلت الجواب عن الاول ان الحركة من حيث
هي هي وان كان يستدعيه الزمان الا انه لا يتعين ذلك الزمان
الا بمخصص فان الحركة المطلقة تستدعي زمانا مطلقا والحركة المعينة تستدعي
زمانا معينا فالمخصص للحركة هو المخصص للزمان وغير عوض التساوي
فيما عدى الميل فلم يوجد مخصص للزمان الا الميل وفي هذا الجواب بحث

ان

ان ارادته تطلبه في شرح الحكمة العين وعن الثاني فان الكلام عن تأثير
بسبب الصغر وقد اشترط في الغرض المذكور عدم الموانع الخارجية وفيه نظر
وعن الثالث لم لا يلزم المحال اذ كان لشيء المجموع كان المجموع محالا فاستحالته
لجزائه ولما كان في وجود النسبتين ممكنا كان الحق فرض تحرك الجسم الذي
بين فيه وفيه نظر وعن الرابع التقدير فرض التساوي فيما عدا الميل فلم يسبق
التفاوت في الزمان الا بسبب الميل ونقول ايضا ان الفلك ليس في طبعه
ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة مقتضية لامرين متنافيين
اذ نعلم ان في طبيعته ميلا مستديرا وهو مع ان ذلك استحالته ممنوع
لجواز اقتضائها بشرطين مختلفين كاقتضائها الحركة
في الجسم العنصري بشرط ان لا يكون في المكان الطبيعي والسكون فيه بشرط
ان يكون فيه فتلك الطبيعة الواحدة لم تقتض انها الحركة ولا السكون بل
الذي يقتضيه هو الحصول في الحيز الطبيعي ... مطلوب الطبيعة ذلك

الحركة و...

الامر ايضا واحد بخلاف ما نحن فيه فان الحركة المستديرة فيها الهرب عن الشي
وتوجه بالقصد الى الشي والصعب وهو انه نقطة فرضت على الخط المستدير
الذي تحرك الجسم بالحركة المستديرة عليه والحركة المستقيمة ليس فيها الا التوجه
الى الشي واحد بعينه وهو نهاية الخط المستقيم الذي تحرك الجسم با
لحركة المستقيمة فلو اقتضت الطبيعة الواحدة ميلا مستديرا ومستقيما
معا لزم اقتضا الانصراف بالحركة المستديرة عن الشي المطلوب بالحركة
المستقيمة والطلب له وللقايل ان يقول فيه نظر اما اولا فلانه كلام على السند وانه
غير مسموع عند اهل النظر واما ثانيا فلان الحركة والسكون امران لو
لما كان فلابد ان يستند الى شي اخر ذاتي لم يستند الى الطبيعة فلزوم
كونها قسرين وهو خلاف المقرر واذا استند الى الطبيعة عاد
السوال واما ثالثا فلانا لا نم انها لو اقتضت الميل المستدير والمستقيم
معا لكانت قد اقتضت توجها الى الشي وانصرافا عنه لجواز ان يكون

الجسم

الجسم بالحركة المستديرة عن المكان الطبيعي بالحركة المستقيمة فكمثال ذلك ان

تحرك الجسم المستدير بحركة مستقيمة فاذا وافى مكانه الطبيعي تحرك بحركة مستديرة لكن

لا بحيث يخرج بالمستديرة عن مكانه الطبيعي بل يتحرك فيه بالاستدارة

عن مركزه في مكانه الطبيعي   في ان الفلك لا تقبل الكون الخ

الفلك لا تقبل الكون والفساد اي لا تخلع مادته صورته وتلبس صورة

اخرى وكذا لا تقبل الخرق والالتيام اما الاول فلان الفلك محدد

الجهات اذ الكلام فيه ولا شيء من محدد الجهات يقبل الكون والفساد اما

الصغرى فعدم تعددها واما الكبرى فلان الصورة الكائنة اما ان تحصل

في حيز طبيعي او حيز غريب فان حصلت في حيز غريب اقتضت ميلا مستقيما

الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز غريب اقتضت ميلا مستقيما طبيعي

الى حيزها الطبيعي فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في

حيز غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي فالجهات متحددة

متجددة قبلها على المقدرين هذه فان قلت لا نم ان الصورة
الكائنة ان كانت في الحيز الطبيعي كانت الفاسدة تقبل الحدوث
في الحيز الغريب قلت لان الحيز الواحد لا يستحقه صورتان مختلفان
بالنوع وفيه نظر لان البرهان غير منتظم على ذلك قوله وكل ما هذا شانه
اي له حيز طبيعي فهو قابل للحركة المستقيمة وفيه نظر لان المحدد له حيز طبيعي
فهذا يقتضي ان كل جسم له حيز طبيعي مع انه لا يقبل الحركة المستقيمة فان
قلت اردت الحيز الخاص من المكان هنا قلت فلم لا يجوز ان يخلع مادته
صورته ويقبل صورة اخرى لان خيره واما الباقي فهو انه لا يقبل الخرق
والالتيام لان الخرق والالتيام انما يحصل بالحركة المستقيمة وهي
مستحيلة على المحدد في ان الفلك يتحرك على الاستدارة قال:
الفلك يتحرك على الاستدارة دايما لان الحركة الى فطة للدوام:
اما ان يكون مستقيمة او مستديرة لا جائز ان يكون مستقيمة لانها

اما

اما ان تذهب الى غير النهاية او تنتهي الى حد لا سبيل الى الاول والا
لزم وجود بعد غير متناه وهو محال لا يقال ان يقول ما ذكرتم من الدليل
لا يدل على امتناع بعد غير متناه فانه لا يمكن ان يجري في بعد واحد لانقطاع
الانفراج احد الى فتين عن الاخر ولا سبيل الى الثاني لانها لو وصلت لكانت
ينتهي الى طرف لا محالة فانقطعت هناك لان بين كل حركتين مختلفتين
سكونا لان الميل الموصل الى ذلك الطرف موجود حال الوصول لان
الميل علة للوصول الى هناك ويجب وجود العلة عند وجود المعلول
ولما كان الميل الموصل موجودا حال الوصول لم يكن الميل المقتضي للاوصول
موجودة ايضا تلك الحالة لاستحالة اجتماع الميلين المختلفين في حالة واحدة
فان الحال التي فيها سبيل الوصول غير الحال التي فيها اللاوصول وكلا من
الميلين الى لان كلا منهما من الوصول واللاوصول اني لانه لو كان الوصول
واللاوصول آنيا كان اللاوصول ايضا كذلك فان زمع النفي الاعلى

لا يمكن ان يتحقق وصول الجسم الى الحد الذي فيه لم يكن واصلا هف واذا كان
كل واحد منهما آنيا وجب ان يكون بين الآنين زمان لا يتحرك فيه الجسم والا
لزم تتالي الآنين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لا تتجزى لعدم الآن
اصلا ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لا تتجزى لانطباق الزمان
على الحركة المنطبقة على المسافة هف فعلم ان الحركة التي هي قاطعة للزمان
ليست منقسمة فيكون مستمرة وهذه الحركة المستمرة مع انها غير منقطعة
والا لزم انقطاع الزمان لما مر من ان الزمان مقدار الحركة يجب ان يكون
اسرع الحركات لانها بقدر جميع الحركات ولا شيء من غيرها اسرع
كذلك فالحركة الحافظة للزمان هي الحركة اليومية التي هي حركة ذلك الفلك الاعظم
فان الفلك يتحرك على الاستدارة مع انها هو المط فان قلت ان اردت ان
يكون الجسم عند حصوله الى الحد فيه مجردا فظاهر انه لا يكون واصلا الى الحد
فيه فممنوع وان اردت انه لا يكون واصلا الى الحد بتمامه فمسلم

لكن

٢٦

لكن لم قلت انه ليس كذلك وايضا لم قلت ان الجسم في ذلك الزمان محفوف
بالانين بحيث يتحرك قلت اما الاول فمتوجه لكنه غير قادح في المقصود فان كون
الوصول الى الطرف انيا اولى فذكر انه ليس عليه استظهار واما الثاني
فجوابه ان الجسم لو كان متحركا في ذلك الزمان لكان متحركا لا الى الطرف ولا عنه
وذلك ح هداية المسائل المرضية هذا جواب سؤال تقريره
ان يقال لو وجب السكون بين الحركتين الصاعدة والهابطة يلزم
وقوف الجبل النازل على تقدير فلا فان الحاكم به الى فوق لا الى تحت
ح لكان بعض النزول وهو مستبعد جدا او تقرير الجواب انه لا ممانعة بينهما
لان سكون الحبة اني وحركة الجبل زمانية والاني لا يكون ممانعا للزماني
فان الممانعة انما يكون في زمان وفيه نظر لانه مر ان السكون لا يكون
انيا كالحركة التي هو عدمها على ان السكون لو كان انيا يلزم تتالي
الانات لكون السكون محفوفا بالوصول واللاوصول الانيين

فی ان الفلک متحرک بالارادة الفلک متحرک بالارادة

لان حرکته لو لم یکن ارادیة لکانت اما طبیعیة او قسریة لا جائز ان یکون

طبیعیة والدلیل المشهور علی ذلک صوابه لو کانت الحرکة المستدیرة

طبیعیة لزم ان یکون کل وضع مطلوبا ومهروبا عنه بالطبع وانه

محال فنقض علیه بالجسم الذی یتحرک بالحرکة المستقیمة الطبیعیة یقصد کل جزء من

المسافة ثم یهرب عنه الی اخره واجاز ذلک فی المستقیمة فلم لا یجوز مثل

ذلک فی المستدیرة والمص قرر الدلیل بوجه لا یتوجه علیه ذلک

وقال الحرکة الطبیعیة هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملائمة

وذلک فی الحرکة المستدیرة محال لانه لا یمکن ان یکون هربا عن حالة

منافرة لان کل نقطة یتحرک عنها الجسم بحرکته المستدیرة فحرکته عنها هو بعینه

حرکته الیها والهارب عن الشیء بالطبع استحال ان یکون متوجها الیه

وهذا بخلاف المستقیمة لانها وان کان الجسم الذی یتحرک بها یقصد فرد

المسافة يهرب عنه اخر وليس توجهه اليه هو نفس توجهه عنه فكذا لا يمكن
ان يكون طالبا لي الملائمة لان الطبيعة اذا وصلت الجسم الي كماله
الملائمة بالحركة الاينية سكنته والمستديرة ليست كذلك ولا جائز
ان يكون قسرية لان القسر على خلاف الطبع فحيث لا طبع ولا طبيعي
ولا قسر فان قلت لا نم انها لو لم تكن ارادية لكانت قسرية او طبيعية
لجواز ان يكون عرضية قلت قد مر ان الفلك فيه مبدأ ميل مستدير
فحركته فلا يكون حركته عرضية بل ذاتية في ان القوة الخ
القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة لانها تقوى
على افعال غير متناهية بحسب المدة والعدة ولا شيء من قوى الجسمانية
يقوى على افعال غير متناهية كذلك فلا شيء من القوة المحركة قوة جسمانية
بالضرورة فلزم ان الفلك متحرك على الاستدارة والحاصل دائما الكبرى
فيها ان لها كما يحتاج الي توطية مقدمتين الاولى ان كل قوة جسمانية فهي في جسم

لتجزي لكونها حالة في الجسم المنقسم والحال في المنقسم منقسم فلكل قوة قابلة

للتجزي فان كل جزء منها يقوى على الشيء والجملة تقوى على المجموع فلك ان تشير الى

والا لكان الجزء مثلها للكل في التاثير هو فان قلت لم ان كل قوة

حالة في الجسم فانها منقسمة بانقسام محالها فلكون ذلك المحال اجيب بانه

قلت المراد ان كل قوة جسمانية متناهية متشابهة حالة في جسم بسيط منقسم

بانقسامه فلا تناقض المقدمة الثانية ان القوة الطبيعية لجسم ما اذا

حركت جسمها لا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجرم وصغره تفاوت في

القبول لان الجسم من حيث هو جسم غير مقتض للتحريك ولا يمتنع عن ذلك فالقوة

محله بصغره وكبره اذ فرضنا تجرده عن ذلك العوق كانا متساويين

في قبول التحريك والا لكان الجسم من حيث هو الجسم مانعا فان قلت لا نسلم

انه لا يجوز ان يعرض بسبب صغر الجسم وكبره تفاوت في القبول لجواز

ان يكون في جسمها معاوق في الحركات قلت المراد القوة التي ليس في

جسمها

جسم اصلا وقوعه كما في المركبات فقد ثبت المراد هو الباطل اذ قد تقرر هذا
فنقول القوة الجسمانية لا تقوى على افعال غير متناهية لانا فاذا جزئا منها
اما ان تقوى على حركة متناهية من مبدأ معين او على حركة غير متناهية
لا سبيل الى الثاني وإلا فالمجموع تقوى على ما هو زائد على ما يقوى الجزء
عليه لامتناع الاستقرار في المعلول مع الاختلاف في العلة ولا يمكن
ان يمنع كون حركات المجموع زائدا بناء على كبر الجسم لما مر في المقدمة
الثانية انه لا يكون بسبب الصغر والكبر تفاوت في القبول فيلزم الزيادة
على غير المتناهي في الطرف المنقطع في الجهة التي هو بها غير متناه هذا فعلم
ان الجزء يقوى على حركة متناهية والجزء الآخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير
المتناهي لان انضمام المتناهي الى المتناهي لا يوجب اللاتناهي ولا يمكن
ان يمنع الحصر بناء على ان الجزء لا يقوى على الحركة لما مر في المقدمة الاولى
فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناه وانما قال لا يوجب

اللاتناهي ولم يقل بوجوب التناهي لان المقصود سلب لا نهاية المجموع فانه
لا يستلزم وجوب التناهي ولعله اراد بغير المتناهي المتسق الانتظام لان الزيادة
على المتناهي اذا لم يكن الانتظام متسقا غير مستحيل كالشهور والسنين في
الماضية فانها غير متناهية مع ان الشهور اكثر من السنين وكذا الحكم في الالوف
متضاعفة والمآت المتضاعفة الى غير النهاية فان قلت لم لا يجوز
ان تقوى على اجزاء جملة متناهية والكل من حيث هو كل على افعال غير متناهية
قوله لان الجزء الاخر ايضا يكون كذلك فالمجموع لا يقوى على غير المتناهي
قلت لا نم لجواز ان يقوى كل واحد من الجزءين على الانفراد على جملة متناهية
فانه لا يلزم من تناهي مجموع حركات كل واحد من القوتين تناهي حركات
كل القوة من حيث هو كل القوة لجواز ان يقوى كل القوة من حيث انه
كل القوة على اكثر من المجموع المذكور قلت القوى الجسمانية المتضاعفة
تختلف باختلاف الاجسام وتتفاوت بتفاوت محالها المختلفة بالصغر

والكبر

لما مر انها حالة فيها سارية تتجزأ بها فنسبة القوة التي في بعض الجسم الى القوة
التي في كل الجسم كنسبة ذلك البعض من الجسم الى الكل منه فلو كان
كل القوة غير متناه مع ان بعض القوة متناهية لكان نسبة متناه الى
غير متناه كنسبة متناه الى متناه هف

في ان المحرك للفلك

المؤثر القريب لتحريك الفلك قوة جسمانية هي صورته المنطبعة
في مادته لان حركة الفلك اختيارية لما مر والحركة الاختيارية الجزئية
اما ان تنبعث عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول لان التصور
الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا تنبعث منه بعض الجزئيات
دون البعض والا لزم ترجيح بلا مرجح فمبدا الحركات الجزئية الاختيارية
هو ذو تصورات جزئية وكل ما له تصورات جزئية فهو قوة جسمانية
لان الصورة الجزئية يرتسم وهي اصغر ويرتسم وهي اكبر فاما ان
يكون الاختلاف بالصغر والكبر لاختلاف الصورتين بالحقيقة او

او لاختلاف المأخوذ منه بالصغر والكبر ولا لاختلاف المحل لا سبيل
الى الاول لانا نتكلم في الصورتين المتباينتين نوعهما واحد ولا الى الثاني
لان الصورة المختلفة بالصغر والكبر لا تجب الا ان يكون ماخوذا من
الامر الخارج فتعين الثالث فيكون الصورة الكبيرة مرتسمة
في محل غير ما ارتسمت فيه الصورة الصغيرة فينقسم وما هذا شانه
فهو جسماني لامتناع انقسام المجرد فليس المؤثر في تحريك الفلك جوهرا
مجردا بل قوة جسمانية وهو المطلوب فان قلت لم لا يجوز ان يكون
الاختلاف بالاعراض كالشكل والسواد والبياض قلت العرض
لا دخل لها فيها الفن الثاني في العنصريات البسائط العنصرية الفن الثاني في العنصريات
تنحصر في اربعة وهي الماء والارض والنار والهواء لانه اما ان يكون
حارا او باردا وعلى التقديرين اما ان يكون يابسا او رطبا فالحار اليابس
هي النار والحار الرطب هو الهواء والبارد الرطب هو الماء والبارد اليابس

سوا الارض وكل منهما يخالف الاخر في الصورة الطبيعية في النوعية
ولا يشتغل كل واحد منها حيز الاخر والثاني باطل اذ لا يستوي كل واحد
منها حيز الاخر بل لا يستقر احدها حيث يستقر فيه الاخر لما تقدم مثل وكل واحد
من البسائط العنصرية قابل للكون والفساد فان الماء ينقلب حجرا
وذلك كما في هذه المياه التي ينعقد حجرا بعد خروجها من منابعها فان
قلت لعل ذلك لان كل الماء فيه اجزاء ارضية فيجب اذا انفصل الماء كان هو
ما انعقدت قلت قد يرسب الماء صرفا وينعقد في زمان سريع بحيث
يعلم ان ليس فيه من الاجزاء الارضية بقدر الحجر الحاصل منه وان لم تحجر الا
الاجزاء المائية في ذلك الزمان السريع ولو كان الاجزاء من الارض منه
على تلك الكمية لشوهدت وليس كذلك والحجر المنحل بالحيل ماء كما يفعله
اصحاب الاكسير والهواء ينقلب ماء كما يشاهد في قلل الجبال ان
الهواء لشدة البرد يغلظ وينقاط دفعة فان قلت الهواء يحمل يسمى با

اثر شدة البرد لكن ويلزم من ذلك ان يسير الثلج والمطر الا ان يبرد
المنفصل والهواء لان بعد نزول الثلج يصير الهواء ابرد مما كان قبله
ويوم الصحو اصاب ابرد من يوم المطر فثبت اذا لم يحصل ذلك مع
شدة البرد المحلل للهواء فلو وجد مانع او فقدان شرط لم يطلع عليه
والماء ينقلب هواء بالحرارة كما نشاهد من تحلل الاجزاء بحيث ينطف
بالكلية والهواء قد ينقلب نارا كما نشاهد في كور الحدادين وينفخ
بالمنافخ القوية النفخ على الكور ويسد طرق التي الى الثقب ينفصل منه الهواء
المحرر والنار قد ينقلب هواء كما نشاهد في المصباح اذ البخار
المنفصل عن المصباح كما لو كانت في جبة فانه من القلب هواء وبهذه
الانقلاب دال على ان للعناصر هيولى مشتركة تخلع صورة وتلبس صورة
اخرى ولولا ذلك لكان الانقلاب محالا فان صيرورة الموضوع شيئا
اخر ظاهر الامتناع وذلك كصيرورة السواد بياضا لا الا الاسود بان يبرد

الشيء السواد ويحصل فيه بياض واشتداد الصبا الكيفيات زائدة على الصور
النوعية لانه يستحيل الكيفيات مع تبدل بحيث مابعض اللوازم يمكن
ان يختلف عليه الجمود والمعتاد مع بقاء الصور النوعية وبين الظاهر
ان المتبدل غير المحفوظ في الاحوال فان قلت ان الماء لا يبقى ماء بعد
زوال الميعان والجمود عنها قلت ان حكمت بذلك مطلقا فهو غير
مسلم وان قيدت الحكم بحال بساطتها فنسلم لكن استلزام الشيء
كيفية ما حال البسائط لا يدل على استلزامه اياها حال التركيب حتى يصح
ذلك فيما قلنا اذ نحن لم نحكم بذلك كليا شاملا لجميع في جميع الاحوال
والبسائط العنصرية اذا اجتمعت وفعل بعضها في بعض بقواها المتضادة
وكسر كل واحد سورة كيفية الاخر فيحصل كيفية الاخر متوسطة بين الكيفيات
المتضادة متشابهة في جميع اجزائه وهي المزاج وبيانه ان العناصر اذا
اجتمعت وتفاعلت فلا يمكن ان ينفعل كل واحد منها عن الاخر من حيث ينفعل

عن الآخر فان الفعل والانفعال مختلفان لا يتصور من جهة واحدة
بل من جهتين فان كان الفعل متقدما على الانفعال صار الغالب مغلوبا
عن مغلوبه وان تأخرت عنه صار المغلوب غالبا عن غالبه وان حصلا
معا كان الشي الواحد غالبا ومغلوبا معا عن شي واحد وكلاهما فان الفعل
كل واحد منها بصورته وينفعل بمادته فهذه الحركة المجرى الى الفعل والمحرك
بمادته والمحرك هو صورته النوعية وعند ذلك تستحيل العناصر في الكيفيات
المتضادة المنبعثة من تلك الصور حتى يحصل كيفية متوسطة متشابهة
في جميع الاجزاء فتلك الكيفية هي المزاج وفي ذلك الاجتماع هو الامتزاج واذا
لم ينته التفاعل الى حد التشابه في جميع الاجزاء يسمى تركيبا لا امتزاجا والمراد
من كونها متوسطة هو ان يكون تلك الكيفية تستسخن بالقياس الى البارد
وتستبرد بالقياس الى الحار وكذا في الرطوبة واليبوسة وهذا التفسير يخرج
الالوان والطعوم والروايح عن الحد اذ ليس منها ما يسخن بالقياس الى البارد

ولا

والى التبرد بالقياس الى الحار والمراد من المتضادة اختلافه
اذ لو حمل التضاد على الحقيقي الذي يكون بين خسيين بينهما غاية الخلاف
كان هذا الحد صادقا للمزاج الثاني الواقع بين الاسطقسات المنكسرة
بعد انكسار كيفياتها بحسب المزاج الاول فان قلت ان اراد بالقوى
المتضادة الصور النوعية فهو باطل اذ قد بين ان لا تضاد بين الجواهر
والصور النوعية جواهر وان اراد بها الكيفيات فكذلك ايضا باطل
اذ الفعل والانفعال لا يكون بهذه الكيفيات والا لزم اصلاح المذكور
قلت المراد بها الصور النوعية وبالتضاد التنافي اللازم فزال الاشكال او المراد
بها الكيفيات واسناد الفعل والانفعال اليها لا على سبيل الاستقلال
بل بالواسطة فان الصورة انما تفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية فان
الماء الحار اذا امتزج بالماء البارد فانفعلت مادة الماء الحار من الحرارة
كما تنفعل مادة الماء البارد وان لم يكن هناك صورة سخنة فان

ظهر ان الفاعلة هي الصورة بتوسط الكيفية وان المنفعلة هي المادة

المتخيلة في الكيفية لا الكيفية بنفسها لا يحرك ولا يستحيل بل يتبدل ويحللها

يستحيل فيها في الكائنات الجوية هذا الفصل

الكائنات التي حدوثها من العناصر بغير تركيب هي ينقسم الى ما يحدث

فوق الارض والى ما يحدث فيها اما الاول فنقول الشمس اذا اشرقت

على المياه والاراضي الرطبة تحلل منها اجزاء هوائية تمازجها اجزاء صغار

مائية لا تتميز عنها في الحس ويسمى المركب منهما بخارا فالبخار اذا تصاعد

الى الجو فان تحللت منه الاجزاء المائية لشدة سخونة الشعاع انقلب كله

هواء والا فان بلغ الى الطبقة الباردة لانقطاع تأثير شعاع الشمس بالانعكاس

عنها وتسمى الطبقة الزمهريرية … هناك برد قوي … ذلك البخار

بسبب ذلك القدر من البرد واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع هو السحاب

المتقاطر هو المطر وان كان البرد قويا فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب

قبل اجتماعها اولا يصل فان وصل ينزل ثلجا لان تلك الاجزاء الصغيرة ان تعددت
وانضم بعضها الى بعض فيهبط كالقطن المحلوج وان لم يصل فيحلل بعد ما ابرد
بالجملة وينزل وصار لشدة الحركة مستديرا لانمحاق زواياه بتسخين الحركة
الشديدة ويسمى بردا وان لم يبلغ الى الطبقة الباردة فقد تعقد البرد وحرارة
فان كان كثيرا ينعقد سحابا ماطرا وان كان ضبابا دون الطبقة الباردة
برد فتعين ان الهواء الذي يرى وادي الارض فيستفيد كيفية البرد منها ولذا
تقدم هذه المقدمة واما اذا لم يكن هناك برد ينعقد به المائية فلا ينعقد وح
يحصل الضباب وان كان قليلا فاذا ضربه البرد فان لم يجمد فهو الطل
وان انجمد فهو الصقيع الذي يسقط من السماء بالليل شبيها بالثلج وانما قال
الاكثري لان المطر قد يحدث من بخار متصاعد لغلبة البرد على الهواء
فصل اذا اشرقت على الارض اليابسة تحللت منها اجزاء نارية
تخالطها اجزاء ارضية لا يتميز عنها في الحس ويسمى المركب منهما الدخان

اذا اختلط بالبخار دخان وتصاعدا معا الى الطبقة الباردة فينعقد البخار
سحابا ويحتبس الدخان فيه ويطلب الصعود ان بقي على الحرارة والنزول
ان ثقل وكيف ما كان يمزق تمزيقا عنيفا فيحدث الرعد منه وان اشتعل لشدة
الحركة والمحاكة حدث البرق ان كان لطيفا والصاعقة ان كان غليظا
فلا يتطفى في الجو بل ينزل الى الاسفل والسحاب اذا ثقل لاستيلاء
البرد عليه اندفع الى اسفل فيتموج به الهواء فيحدث الريح وربما كان حدوث
الريح من كون الحركة الفلكية تردا الادخنة الى الجهات المختلفة عند وصولها
الى كرة النار لعدم انكسار حرها كما يرد بعضها وانتزه سهام على جهات مختلفة
فيتموج به الهواء وقد يكون لانبساط الهواء بالتخلخل في جهة واندفاعه
الى الاخرى وقد يكون لانكسار حر الدخان الصاعد الى الطبقة الباردة
وتبرده فيتموج الهواء بسبب ذلك ومن الرياح ما يكون سموما لاحتراقه
وهو ان يكون انفسه بقية مادة الشهب او لمروره على الارض غلبت

تمزق السحاب صح

الحرارة

الحرارية مقدمة اذا وقع الضوء على جسم صقيل
انعكس من الجسم الصقيل الى جسم اخر وضوءه على الجسم الصقيل كموضع
المقابل من الصقيل بشرط ان لا يكون منحرفا في خلاف جهة المقابل كما يرى
انعكاس الضوء من الشعاع الواقع في كوة او واقع على صقيل كالماء على
الجدار المقابل للكوة مقدمة اخرى المراة اذا كانت صغيرة لا يؤدي
شكل المرئي بل ضوءه ولونه ان كان ملونا ويدل التجربة عليه واذا
تمهدت المقدمتان فنقول اذا حدثت في خلاف جهة الشمس
كانت في جزء الافق اجزاء شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة
وكان وراءها جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الى تلك الاشياء الرشية
وصارت الشمس في خلاف جهة النظر انعكس شعاع البصر منها الى الشمس
الى الشمس لكونها صقيلة كمراة فادت ضوء الشمس دون الشكل
لكونها صغيرة فيرى قوس قزح وانما احتاج حدوثها الى ان يكون وراءها

غلظ بينهما اذا رئي جسم كثيف لبصر مرآة كا
لبلور فانها اذا استترت من الجانب الآخر بكثيف صارت مرآة
واذا لم يستتر لم تكن مرآة واختلاف الوانها بسبب اختلاف لون
النير ولون الغمام وتركيبهما واذا حدثت في الجو اجزاء رطبة صقيلة
وضعها كوضع دائرة و احاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه
عن الابصار فينعكس منها ضوء البصر اذا وقع عليها الى القمر
فيؤدي ضوء القمر دون شكله فيؤدي كل واحد من اجزائه على الدائرة
ضوءه فيرى دائرة مضيئة وهي الهالة هذا واذا بلغ الدخان
الى كرة النار وانقطع اتصاله من الارض فلا يخلو اما ان يكون
لطيفا او غليظا فان كان لطيفا فانه يشتعل وينقلب الى النار سـ
وينقلب بسرعة حتى يرى كالمنطفئ وهو الشهاب وان لم يشتعل
بل احترق وبقي فيه الاحتراق يرى كانها ذوات اذناب او ذوات حيوان

لم يفترق وان كان غليظا ووصل الى كرة النار صار ... [illegible]
وان لم ينقطع اتصاله من الارض يحترق وينزل احتراقه الى الارض
فيرى كأنه نار تنزل من السماء الى الارض وهو الحريق واما الذي هو ما تحت
في الارض فهو اما على وجهها او تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال والتلال ومادة
الزلزلة والينابيع والعيون اما ارتفاع الجبال فسببه الطين العظيم اذا صادف حرا طينا
كثيرا بعد تحجره تختلف اجزاؤه في الصلابة والرخاوة والمياه القوية الجري
والرياح العاصفة تحفر الرخوة فيبقى الصلبة مرتفعة فتكون الرياح والسيول
لا تزال تخوض في تلك الحفرة واما العيون فسببها ان الابخرة التي تحدث
تحت الارض انقلبت منها مياه بسبب البرد فان كانت كثيرة
بحيث لا يمكن ان يسعها الارض انشقت الارض فان كان لها مدد بان تستتبع
ما يخرج جزءا اخر احدث منها العيون الجارية والا فالعيون الراكدة واما الزلزلة
فسببها انه اذا تولدت تحت الارض بخار او ريح او دخان ولا ينفذ في مجاري

انتهى رحمه

لزلزلة اما دفعة او على مرور الايام
عقدة حجرا عظيما وذلك الطين صح

ان وقعت ... او تكون وجه الارض متكاثفا عديم المسام او صفيقا
جدا اجتمع وحاول ذلك الخروج ولم يتمكن ذلك الخروج في ذاته حرك الارض
وربما شق الارض لقوته وقد ينفصل منه نار لحرقه او صوت هائل

فصل في المعادن الابخرة والادخنة المحتبسة في الارض اذا
لم تكن كثيرة اختلطت على صنعة من الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف
فيتكون منها الاجسام الارضية فان غلب البخار تولد اليشم والبلور والزيبق
والرصاص وغيرها من الجواهر المشفة وان غلب الدخان تولد الملح
والزاج والكبريت والنوشادر وتم من اختلاط بعض هذه مع بعض تتولد من
الاجسام الارضية مثل الذهب والفضة اقول الابخرة والادخنة المحتبسة
في باطن الجبال والارضين اذا لم تكن كثيرة اختلطت على ضروب من
الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف وبحسب اختلاف الامكنة والفصول
السنة فيتكون منها الاجسام المعدنية فان غلب البخار على الدخان

ما ر

فان كان غالبا جدا كان منه جواهر غير منطرقة كاليواقيت والبنفش والبلور
والزيبق وان لم يكن غالبا بل يكون امتزاج البخار والدخان امتزاجا
اقرب الى الاعتدال كان منها الاجساد المنطرقة كالرصاص والاسرب
وغيرهما وان غلب الدخان على البخار تولد الملح والزاج والنوشادر
والكبريت والزيبق يحصل من بخار ممتزج مع دخان كثير امتزاجا
محكما لا ينفصل عنه والكبريت من بخار ممتزج مع دخان فهو امتزاجا
تاما حتى يحصل فيه دهنية والذي يدل على غلبة الاجزاء الارضية والدخانية
على النوشادر والملح هنا اشبههما انه قد يحدث النوشادر من سخام
الاتون بالتصعيد والملح من الكلس والرماد بان يطبخ في الماء ويصفى
ويطبخ حتى ينعقد ملحا ثم ما يتولد من اختلاط الزيبق والكبريت تولدت الاجساد
المنطرقة الصابرة على النار الملازمة بها وان كانت بالحيلة فهو الذهب
والفضة والنحاس والحديد والرصاص والاسرب والخارصيني وشبهها

ان يكون اختلاف هذه لسبب ان الزيبق والكبريت ان كانا صافيين
وكان انطباخ الزيبق بالكبريت انطباخا تاما فان كان الكبريت
احمر وفيه قوة صابغة غير محرقة تولد الذهب وان كان الكبريت
ابيض تولدت الفضة واما اذا كانا صافيين وكان في الكبريت
قوة صابغة ولكن قبل استكمال الطبخ وصل اليه برد عاقد تولد الخارصيني
وان كان الزيبق نقيا والكبريت رديا فان كان في الكبريت قوة احراقية
تولد النحاس وان كان الزيبق غير جيد المخالطة بالكبريت تولد
الرصاص وان كان الزيبق والكبريت رديين فان كان
الزيبق متخلخلا ارضيا وكان الكبريت مع رداءته محرقا تولد الحديد
وان كان مع رداءتهما ضعيف التركيب تولد الاسرب وهو الرصاص
الاسود فان قلت لم قيد الخارصيني بان لا يكون كثيرا في تولد المعادن
قلت لان الاجزاء اذا اكثرت تصاغرت فيكون منه ما في الفضل

السابق

السابق ولهذا لا يكون وجوده كثيرا   فصل في النباتات
وهي قوة عديمة الشعور يصدر عنها حركات وافعال مختلفة بالالات
المختلفة وتسمى نفسانية وهي كمال اول لجسم طبيعي الي من جهة ما يتولد وينمو
ويغتذي فلها قوة غاذية وهي التي تحيل جسما اخر الى مشاكلة الجسم
الذي هي فيه فيلصقه بدل ما يتحلل عنه ولها قوة نامية وهي التي
تزيد في الجسم الذي هي فيه زيادة في الاقطار طولا وعرضا وعمقا الى ان يبلغ
كمال النشو على تناسب طبيعي ولها قوة مولدة وهي التي تاخذ من الجسم
الذي هي فيه جزءا ليجعله مادة ومبدا لمثله والغاذية تجذب الغذاء
وتمسكه وتهضمه وتدفع ثفله فلها قوة جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة
للثفل والنامية تقف عن الفعل اولا وتبقى الغاذية وتفعل الى ان تعجز
كل مركب من العناصر فهو ذو صورة نوعية فاما ان يكون صورته
للحس مع الحركة الارادية او لا والاول هو المركب الحيواني والثاني
اما ان يكون صورته مبدا للتغذية والنمو والتوليد او لا والاول هو المركب

النباتي والثاني هو المركب المعدني فان اسبابه لم قوة عديمة
الشعور تصدر عنها حركات مختلفة هي حركاتها في الاقطار الثلثة والنبات
مختلفة هي التغذية والتنمية وتوليد المثل بالقوى المختلفة فان الواحد لا
يصدر عنه افاعيل مختلفة الا بالقوى ذوات الالات المختلفة وليس تلك القوة
العديمة الشعور نفسا نباتيا فان قلت قد شوهدت بعض الاناث
من النخل يتحرك الى جهة بعض الذكور منها دون بعض في حالة هبوب
الريح فيها الى ضد تلك الجهة وكذا ميل عروقها الى الصوب الذي فيه
الماء في النهر والخلاف في صعوده على الجدار الى ورائها وهذا دليل على
ان للنخل من النبات شعورا وادراكا ما قلت هذا لا يوجب الجزم
بذلك لجواز ان يكون هذه الافاعيل ايضا طبيعية فان تعلقت قد يستدل
ان للنبات تغذية وتنمية وتوليدا قلت لا كلام في جوازه فنقول
من الاشياء كل مركب ذي صورة اما فتختص لنا كون الصورة لم
يتعين للحركة الارادية او يختص لنا ذلك الا ان في العالم تختص الصورة مبدا

النمو

والتنمية والتوليد فهو المركب المعدني وان لحقه مع ذلك فهو المركب النباتي
والثاني وهو المركب الحيواني وقد عرفت. ان النفس النباتية بانها كمال
اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتولد ويربو ويغتذي فالكمال ما يكمل به
النوع قوله اول احتراز عن الكمالات الثانية وهي الكيفيات التابعة
للكمال الاول كالعلم والتنمي عنه وغيرهما وقوله الجسم طبيعي احتراز عن كمالات
الجسم الصناعي كالتشكلات التي للسرير وقوله آلي اي كونه ذا آلات
تصدر عنها بتوسطها الافاعيل التي هي التغذي والنمو والتوليد وهو ويتغذى
احتراز عن كمالات البسائط العنصرية وقوله من جهة ما يتولد ويربو
احتراز عن النفس الحيوانية والانسانية فلها قوة جاذبة وقوة ماسكة
وقوة مولدة اذ كل فعل يكون مستندا الى قوة والقوة الغاذية هي التي
تحيل جسما آخر اي الجسم الغذاء الى مشاكلة الجسم الذي هي فيه وتلصق
الى تلك الجسم الذي هي فيه بدل ما يتحلل عنه فتفعل الغاذية هي الاحالة

الى ان يشبهه المغتذي ويحل في تلك المحل هو الغذاء ونائبه ليكون خلفا
بدل المتحلل والقوة النامية هي التي تزيد في الجسم الذي تنوب فيه
زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الى ان تبلغ كمال النشو على
تناسب طبيعي وانما قال تزيد في اقطار الجسم ليخرج الزيادات
الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فان زاد في طوله
او في عرضه نقص من عمقه وبالعكس وانما قال الى ان تبلغ كمال النشو
ليخرج السمن فان النمو والسمن يشتركان في الازدياد في الاقطار
الثلث بانضياف مادة الغذاء اليه ويفترقان في طلب كمال ما
يقصده الطبع اذ لا يقصد بالسمن ان تبلغ الجسم الى غاية النشو
وانما قال على تناسب طبيعي ليخرج الزيادات التي تخرجه عن المجرى
الطبيعي كالورم وهاتان القوتان تعين على بقاء الشخص والقوة المولدة
هي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا من الغذاء بعد الهضم التام وتجعل

مثله

مستعدة لمادة مثله وينبغي ان يعلم انها على قسمين احدهما ما ذكره الفص
والثاني المصورة وهي التي تفيد بعد استحالة الجزء المنزل الصور والقوى والاعراض
الحاصلة للنوع ومقدمه القوة المولدة لاجل بقاء النوع والغاذية هي التي
تجذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثقله فان فعل الغاذية هو تصيير المادة
الغذائية واعدادها لان تستعد لقبول الصور العنصرية والمادة لا يمكن
تحصيلها بذاتها ولا هي ايضا حاصلة عند العضو فلا بد ان يجذبها وذلك انما
يكون بقوة فهناك القوة هي الجاذبة ولما جذبت الجاذبة المادة الى العضو ولم يكن
شبيهة بجوهره احتاج الى التغير والتحيل الى جوهره ولا استحالة بحركة في
الكيف وكل حركة في زمان فلا بد من زمان فيه تستحيل الى جوهره ولان
الغاذية جسم رطب سيال يستحيل ان يقف بنفسه فلا بد ان يقسره قاسر على
الامساك وذلك انما يكون بقوة اخرى فهناك القوة هي القوة الماسكة
ولان الحاصلة القوة الغاذية انما يكون بما هو مقارب الاستعداد للصورة

العضوية فلا جرم ان تجعله متقارب الاستعداد بالعضو اولا وذلك انما يكون
بقوة اخرى فتلك القوة هي الهاضمة ولان الغذاء مركب من جوهرين
احدهما صالح لان يتشبه بالمغتذي وثانيهما غير صالح له فلو لم يكن له بد من
العناد[?] فصله عن الهضم الى الهاضمة وهذه الفضلة لو بقيت في العضو لاضرت
به من جهتين الاول انه اذا احتبست في العضو تضيق عليه المكان وتمنع
مادة اخرى تحتاج الى انجذابها الى العضو الثاني اذا احتبست في العضو بضغط
العضو وتثقله وتغير حرارته الغريزية فلا بد ان يدفع ما بقي في العضو مما لا
يحتاج اليه وذلك انما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي الدافعة فتكون
للقوة الغاذية جاذبة وماسكة وهاضمة ودافعة للثقل والتالي تشير
تقف عن الفعل اولا فتبقى الغاذية تفعل الى ان تعجز لتحويرها[?] تنتهي
القوى فيعرض الموت الطبيعي   فصل في الحيوان وهو مخصوص
الحيوانية الخ   النفس الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما

ويدرك

يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة فخرج من كمال اول لجسم طبيعي آلي كالجنس
وقولنا من جهة ما يدرك الجزئيات ويتحرك بالارادة كالفصل المميز لها
عن النفس النباتية فلها قوة مدركة للجزئيات وقوة محركة والمدركة
اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر فهي الحواس الخمس التي هي السمع والبصر
والشم والذوق واللمس والسمع قوة مودعة في العصب المفروش في سطح
مقعر الصماخ يدرك ما يؤدي اليها الهواء المنضغط بين قارع ومقروع
وهو الصوت والحروف والبصر قوة في التقاطع الصليبي بين العصبتين
الآتيتين الى العينين على التفصيل المذكور في كتب التشريح من شأنها ادراك
الالوان والاضواء والشم قوة مودعة في زائدتين في مقدم الدماغ
شبيهتين بحلمتي الثدي يدرك ما يلاقيهما من الروائح والذوق
قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من شأنها ادراك
الطعم بشرط اللمس والرطوبة العذبة العديمة الطعم التي في الفم واللمس قوة

منبثة في جميع جلد البدن تدرك بها الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة والصلابة واللينة والملاسة والخشونة واما التي في الباطن
فهي الحس المشترك والخيال والوهم والحافظة والمتصرفة لانها اما ان يكون
مدركة فقط او مدركة ومتصرفة والاول اما ان يكون مدركة للصور الجزئية
وهي الحس المشترك او للمعاني الجزئية وهي الوهم ولكل واحدة من الاوليين
خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة الوهم الحافظة والثاني
وهي المدركة المتصرفة تسمى مفكرة باعتبار استخدام النفس لها ومتخيلة باعتبار
تحكيمها للوهم او لتصرفها بنفسها والحس المشترك قوة مرتبة في مقدم
التجويف الاول من الدماغ تقبل جميع الصور المنطبعة في الحواس الظاهرة
والذي يدل على وجوده هو انا نرى القطرة النازلة خطا
مستقيما والنقطة الدائرة خطا مستديرا وليس كذلك في الخارج
ضرورة ان المرئي فيه النقطة ولا في البصر اذ البصر لا يرتسم فيه الا المقابل وليس

الخيال

المقابل لا القطرة او المنعطفة فهو في قوة اخرى غير البصر فيها تتصل الارتسامات
المتتاليات بعضها ببعض فتحصل خط مستقيم ولقائل ان يقول
لم لا يجوز ان تتصل ارتسامات المتتاليات من القطرة النازلة
في البصر قوله لان ما يرتسم في البصر من القطرة النازلة يزول عند زوال المقابل
فان البصر لا يدرك الا المقابل قلنا ذلك ممنوع لان ينطبع في الجليدية
لا يزول الا في زمان ويدل عليه النظر الى الشمس والى الروضة الخضراء
فيجوز ان يتصل الارتسام اللاحق بالسابق قبل زوال فيه منها
كما اما الخيال فهو قوة مرتبة في مؤخر التجويف الاول من الدماغ
يحفظ جميع صور المحسوسات ويمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس
المشترك والذي يدل على وجود هذه القوة ان القبول غير الحفظ
ولهذا يوجد احدهما دون الاخر كما في الماء فانه يقبل ولا يحفظ
والقوة الواحدة لا يصدر عنها الا واحد فيستحيل ان يكون القوة

الواحدة قابلة وحافظة معا فالقابل وهي الحس المشترك غير الحافظة
وهي الخيال فانه اذا ادرك الحس المشترك صورة خزنها عند الخيال فانا
اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها زمانا ثم شاهدناها مرة اخرى نحكم
عليها انها هي التي شاهدناها قبل فلو لم يكن تلك الصورة محفوظة فيما
زمان الذهول لامتنع منا الحكم بانها هي التي شاهدناها قبل ذلك
ولقايل ان يقول ان سلم الملازمة لم لا يجوز ان يكون الحافظ لها في بعض الاسباب
الغايبة عنا ويكون الاختلاف بين حالتي الذهول والنسيان
بملكة الاتصال وعدمها واما الوهم فهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط
من الدماغ يدرك المعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات كالقوة
الحاكمة في الشاة بان الذئب مهروب عنه والولد معطوف عليه
وهي سائرة لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها فان قلت لا نم
ذلك لان المدرك لعداوة الذئب مدرك له لم يشاهد ادرك المحسوسات

المدرك

المدرك بعد اوفه الذي يجب ان يكون مدركا له على الانفراد بل
الوهم يدرك ما يدركه بمشاركة الحس والخيال ولا يدرك تخصص
مدركه وتصحيحه وسداد اما الى حافظة فهي قوة مرتبة في التجويف الاخير من
الدماغ ماي يحفظ ما يدركه القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة الموجودة
في المحسوسات وهي الخزانة القوة الوهمية كما ان الخيال خزانة
الحس المشترك واما المتصرفة فهي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من
الدماغ من شأنها تركيب بعض الصور مع بعض او بعض المعاني
مع بعض او بعض المعاني مع بعض الصور او تفصيل بعض من البعض قال
الشيخ الة القوة الوهمية الدماغ كله لكن الاخص بها التجويف
الاوسط وسلطان المتخيلة في جزء الاول من ذلك التجويف واى
علم اختصاص هذه القوى بهذه المواضع بسبب الافتراء اذا بطلت
الى احد هذه المواضع اختل فعل القوة التي نسب اليه واما القوة المحركة

فينقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة فهي التي اذا ارتسم في التخيل
صورة مطلوبة او مهروب عنها حملت على تحريك الاشياء المتخيلة بانها ضارة او
نافعة سواء كانت مطابقة لما في الواقع او لم يكن وغضبية ان كانت
حاملة على تحريك يدفع الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة طلبا للغلبة واما
الفاعلة فهي القوة التي يصدر عنها تحريك الاعضاء بواسطة تدبير
العضلات وارخائها فان قلت لم قدم المدركة على المحركة قلت
لان الادراك متقدم على الحركة الارادية لكونها مترتبة على الادراك

فصل في الانسان وهو مختص بالنفس الناطقة الخ

النفس الناطقة كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الامور
الكلية ويفعل الافعال الفكرية فقوله كمال اول لجسم طبيعي
آلي كالجنس يشمل القوى النباتية والحيوانية وقوله من جهة ما يدرك
الامور الكلية ويفعل الافعال الفكرية كالفصل مخصصة بالانسانية

مطلب

فلما

فلها قوة عاقلة تدرك بها التصورات والتصديقات وتحكم بعضها
على بعض وقوة عاملة بها تحرك بدن الانسان الى الافعال الجزئية
بالفكر والروية على مقتضى آراء تخصها وللقوة العاقلة بالنسبة الى ادراك
النظريات من المعقولات مراتب اربع لان الشي الذي من شأنه
ان يقبل شيئا قد يكون بالقوة قابلا له وقد يكون بالفعل والقوة
قد تكون قريبة وقد تكون بعيدة فالمرتبة الاولى ان تكون النفس
خالية عن جميع المعقولات لكن هي مستعدة لها كاستعداد الطفل
للكتابة وتسمى بالعقل الهيولاني تشبيها بالهيولى الاولى التي
ليست في نفسها ذات صورة وهي موضوعة لكل الصورة
المرتبة الثانية ان يحصل لها من المعقولات الاولية ما يمكنها
ان يتوصل منها الى النظريات كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف
القلم والدواة وبسائط الحروف الى ان يكتب وتسمى بالعقل

لملكة ليحصل بها ملكة الاستحضار من الاوائل الى الثواني المرتبة الثالثة
ان يحصل لها المعقولات المكتسبة بعد المعقولات البديهية لكن
ليست يطالعها ويرجع اليها بالفعل بل كانها صارت مخزونة عندها فمتى
شاءت طالعتها كثيرة فالمستكمل للصناعة اذا كانت غير كاتب
بالفعل ويسمى العقل بالفعل وان كان بالقوة اذ ليس فيه الى
ما بعد القوة الا انه قوة قريبة الى الفعل جدا المرتبة الرابعة ان يكون
الصور المعقولة المكتسبة حاضرة لها وهي مطالعة لها بالفكر وعاقلة
بالفعل بانها عاقلة لها كذلك كالمستكمل لصناعة الكتابة اذا كان
مباشرا لها ويسمى عقلا مستفادا الا انها انما يخرج الى الفعل بسبب
يخرجها اليه اذ الاتصاف من نوع من الاتصال وهو العقل الفعال
القصوى وحده تم الجنس الحيواني والنوع الانساني واطلاق لفظ العقل
عليهما بالاشتراك قوله ثم العقل بالملكة ان كان من البقاء بسرعة

درس

قدسية واعلم ان الانتقال من الاوايل الى المطالب قد يكون بالفكر
وقد يكون بالحدس ان يتمثل الحد الاوسط في الذهن دفعة اما
عقيب طلب وشوق من غير حركة واما من غير اشتياق وحركة يتمثل
معه المطلوب وما يلزمه فالفارق بين الحدس والتفكر وجود الحركة في الفكر
وعدمها في الحدس وكل واحد منهما يختلف فيه الناس في قلته وكثرته
وواحد منهما هو الفكر يختلف فيه الناس في بطؤه وسرعته
ولما تجد جانب النقصان ينتهي الى عديم الحدس وغير منتفع بالفكر
فايقن ان الجانب الذي يلي الزيادة يمكن انتهاؤه الى غني في اكثر احواله
عن التعلم والتفكر وهذه هي القوة القدسية فرع فاعلم ان القوة العاقلة
مجردة عن المادة برهان بين ان القوة العاقلة اي النفس الناطقة قوة
مجردة عن المادة ليست بذات وضع والدليل هو انها لو كانت ذات
وضع فاما ان لا تنقسم او تنقسم ولا سبيل الى شيء منهما فليست ذات وضع

اما الاول فلان كل ما هو ممتنع انه منقسم لما مر نفي الجزء الذي لا يتجزى

واما الثاني فلان معقوله لانها ان كانت بسيطة يلزم انقسامها

لان الحال في المنقسم منقسم ضرورة ان الحال في احد جزئيه مغاير الحال

في الجزء الاخر لامتناع قيام العرض الواحد بمحلين مختلفين فلا

يكون البسيط بسيطا هف وان كانت مركبة فكل مركب تعقله

مسبوق بتعقل بسائطه فيلزم ايضا انقسام تلك البسائط هف فان

قلت تعقل كل مركب مسبوق بتعقل اجزائه واجزاوه لا يجب ان

يكون بسائط لا ينقسم اصلا قلت لما كان تركيب الماهيات المعقولة

من اجزاء غير متناهية ممتنعا يجب انتهاؤها بالتحليل الى ما لا ينقسم اصلا

وتعقل الشيء مسبوق بتعقل جميع اجزائه فيكون تعقل المركب

مسبوقا بتعقل الاجزاء التي ينتهي المركب اليها بالتحليل ويلزم الخلف

ولكن نقول ايضا ان التعقل ليس بالالة الجسمانية والا لعرض

لـ

لما الكلام بضعف البدن كقوى الحس والحركة وليس كذلك لان
القوى البدنية بعد الاربعين ماخذ في الكلال وفي النقصان مع
ان القوة العاقلة هناك ماخذ في الكمال فان قلت الشيخ الهرم كلت
الآلة وضعفت قواه البدنية فكذلك كلت قوته العقلية واختلت
ادراكاته قلت لو كان الهرم موجبا لكلال النفس لوجب ان لا يوجد
عند فتور المزاج والقوى فكان يجب الكلال في ادراك المعقولات والسرور
بالذات بعد الاربعين وليس كذلك فان كثيرا من المشايخ يضعف جميع
قواهم الا العقل فانه يكون اما ثابتا واما في طرف الازدياد وكلال
النفس ليس لذاتها بل لاشتغالها باحوال البدن والضعف الطاري عليه
فلا يكون منافيا للاستقلال الشيء فيعرض له امر غيره ما شغله
عن نفسه لانه لا فعل له في نفسه قوله ونقول ايضا ان النفوس الناطقة
حادثة فاعلم ان النفوس الناطقة حادثة بحدوث البدن كما ذهب اليه

الية العقل الاول في تباعه والدليل عليه انها لو لم تكن حادثة بحدوث
البدن لكانت موجودة قبل البدن فلا اختلاف بينها الا ان تتميز
بالماهية او بلوازمها او بعوارضها المفارقة لا جائز ان يكون بالماهية
ولوازمها لان الماهية مشتركة والا لما كان صدر واحد واذا كانت
الماهية مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة ما به الاشتراك غير ما به
الامتياز ولا جائز ان يكون بالعوارض المفارقة لان العوارض انما تحصل
الشيء بسبب القابل لان الماهية لا تستحق العوارض لذاتها والا لكان
العارض لازما هف والقابل للنفس انما هو البدن فلو لم يكن الابدان
موجودة لم يكن النفوس موجودة فيكون حادثة عند حدوث الابدان
وهو المراد فان قلت لم لا يجوز ان يكون لحوقها بسبب الفاعل والعلة
لا يلزم من عدم القابل للنفس عدم عروض العوارض المفارقة بسببه
اما دام لم يكن البدن موجودا ان لا يكون موجودة لجواز تعلقها ببدن

اخ

اخر قبل تعلقها بهذا البدن فلم تحفظ العوارض باسرها ان كان
بسبب حين كانت قبل تعلقها لا زمنة فاخبرتكف بهوس فيها ولو كانت
قبل هذا البدن متعلقة ببدن اخر فينقل الكلام اليه ونقول انها حادثة
بحدوث ذلك البدن ولو قبل جاز ان يكون قبل ذلك البدن ايضا متعلقة
ببدن اخر وتتبعه باخر لا الى نهاية فيلزم التناسخ وقد بين بطلانه في القسم الالهي

القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على ثلثة فنون الفن الاول
في احكام الوجود وهو مرتب على فصول هذا العلم ينظر في الامور التي تفتقر
الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود العيني وهي على قسمين ما لم يقارنها
البتة وما لم يكن كذلك بل قد يقارنها لكن ذلك لم يكن جهة الوجود
والافتقار وهذا كالوحدة والكثرة فانها تارة يوصف بها الاجسام
وتارة يوصف بها المجردات ولو كان في ذاتها تفتقر الى المادة الجسمية لما
وجد انفكاكها عنها البتة فما كان يوصف بها المجردات كالنفس والعقول وما لم

بيان ان اي شيء ينقسم ما يكون وجوده ابدية وما يكون وجوده غير ابدية

فلذلك رتبنا هذا العلم على ثلثة فنون وفي الفن الاول الذي في اقسام

الوجود على فصول   فصل في الكلي والجزئي واما الكلي فليس واحدا بالعدد

ولا يمكن ان الواحد بعينه موصوفا بالاعراض المتضادة مثل

كونه اسود وابيض بل هو بمعنى معقول في النفس يطابق الكل واحد من

جزئياته في الحمل عليه بمعنى ان ما في النفس لو وصل في اي شخص من الاشخاص

الخارجية لكان ذلك الشيء بعينه ذلك الشخص من غير تفاوت اصلا واما

الجزئي فهو ما تعين بتشخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية لان كل كلي فان حصل

تصوره غير مانع من الشركة والشخص من حيث هو مانع عن الشركة فالتشخص ليس بداخل

في الطبيعة الكلية   الكلي لا انه ليس واحدا بالعدد موجودة

في كثيرين ولا يمكن ان الواحد المعين في حالة واحدة موصوفا بالاعراض

المتضادة كالابيض والاسود والعالم والجاهل بل انه

غير انسانية عمرو وبشر لكان في مفهوم الانسان [illegible] ملك المشترك بين معقول

في النفس يطابق لكل واحد من جزئياته في الحقيقة ان ما في النفس من صورة

اي شخص من الاشخاص اي وجدته لكان ذلك الشخص بعينه ذلك الكلي

بحيث لو وقف اصلا وبهذا اخرج جواب من قال ان الموجود في الذهن

صورة شخصية في نفس شخصية ولا شي مما هو موجود شخصية في نفس شخص بكلي

لان لازم الكبرى فان معنى كون الشي كليا مطابقته لي في الافراد لكل واحد

من اشخاصه بل بمعنى المذكور والصورة الذهنية كذلك وان كانت صورة

شخصية في نفس شخصية اما الجزئي فالتي مع تشخصاته الزايدة على الطبيعة

المحلية كالاين والوضع والكم والكيف وغير ذلك فان الكلي من الصورة

غير مانع عن الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من الشركة فالشخص زائد

على الطبيعة   فصل في الواحد والكثير اما الواحد فيقال على ما

لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد وهو قد يكون بالجنس كالانسان والفرس

الواحد كما يقال شيئا ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه واحد فقد يقال
شيئا كثيرين لكن جهة الوحدة تكون غير جهة الكثرة لامتناع ان يكون بجهة
واحدا او كثيرا من جهة واحدة فجهة الوحدة اما مقوم لتلك الكثرة على معنى ان
تلك الامور المتكثرة اشتركت في مفهوم اوجب ذلك المقوم الحكم عليها بالاتحاد
من جهة اشتراكها في ذلك المقوم او عارضة لتلك الامور المتكثرة بمعنى
ان تلك الامور المتكثرة اشتركت في عارض اوجب ذلك العارض
الحكم عليها بالاتحاد من جهة اشتراكها فيه او لا عارضة ولا مقومة فان كانت
مقومة فاما ان يكون مقولة في جواب اي شيء كما بين في المنطق
فان كانت مقولة في جواب ما هو فهو الواحد بالجنس ان كانت
على المختلفات الحقائق كزيد وعمرو والا كان مقولة في جواب اي شيء
هو فهو الواحد بالفصل فان قلت الشركة في الفصل هي الشركة في النوع
قلت نعم لكن الاعتبار مختلف وان كانت عارضة فهو الواحد با

لموضوع

الموصوف ان كانت هناك محمولات لها موضوع واحد كالكاتب
والضاحك او بالمحمول ان كان هناك موضوعات لها محمول واحد كا
لقطن والثلج في البياض وان لم يكن متقومة ولا عارضة فهو انه كما يقال
نسبة النفس الى البدن هي نسبة الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد هي
الاعتبار حيث متقومة ولا عارضة للمنتسبين ونحو لا يجاوز الا كثيرين
وح اما ان يكون قابلا للقسمة او غير قابل لها فان كانت غير قابل
لها فان لم يكن له مفهوم وراء كونه غير منقسم فهو الوحدة وان كان له
مفهوم غيره فاما ان يكون له وضع فهو النقطة والا فهو الواحد المطلق
كالعقل والنفس وان كان قابلا للقسمة فان لم ينقسم بالفعل فهو
الواحد بالاتصال كالماء وان انقسم فان كانت اجزاؤه متمايزة
بالشخص فهو الواحد بالاجتماع والتركيب كالبيت وان لم يكن اجزاؤه
متمايزة بالتشخص فهو المركب الطبيعي واما الكثير فهو الذي يقابل الواحد